

تعقيب الفصائل على اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير المزمع عقده في 6 فبراير 2022



من الشيطنة الإعلامية إلى مخطط استيطاني

هكذا تسلسلت خطوات الاحتلال خلال التعاطي مع قضية النقب

06

استثمار بحوالي 2.3 مليون دولار خلال 2021

أيك تواصل مبادراتها ومساندتها الاجتماعية للمؤسسات التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال ومرضى السرطان والأيتام والطلبة والشباب وفئات عديدة أخرى

08

ملف العدد

تعقيب الفصائل على اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير المزمع عقده في 6 فبراير 2022

المبادرة: لم تجر معنا أي حوارات بخصوص المجلس المركزي

الديمقراطية: يجب ألا نذهب لمجلس مركزي يكرر نفسه

فتح: ستمخض عنه استراتيجية جديدة ترقى لمستوى المواجهة المطلوبة مع الاحتلال

فدا: الأساس في انعقاد المركزي التنفيذ والتطبيق الفعلي لهذه القرارات

الشعبية: علينا إجراء تقييم شامل للمرحلة عبر الحوار بمشاركة الجميع دون إقصاء أحد

حزب الشعب: مخرجات ونتائج اللجنة التحضيرية ستحدد مشاركة حزب الشعب في الاجتماعات

وقال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عباس زكي، إن أهمية عقد المجلس المركزي للمنظمة في الوقت الحالي، تأتي حفاظاً على ما تبقى من منظمة التحرير التي لا بد من تفعيل دوائرها والتأكيد على ضرورة انتخاب مجلس وطني خلال عام، وترجمات عملية لعملها في ظل الخطر الوجودي، لأن إسرائيل تستخف بكل شيء وتمارس كل الجرائم في ظل الغياب الرسمي الفلسطيني عن أهم مرتكزات القوة وهو الوحدة الوطنية. وأضاف زكي لـ "صحيفة الحدث"، أن اجتماع المجلس المركزي ستغيب عنه بعض الفصائل الفلسطينية وفصائل منظمة التحرير. مؤكداً أن الاتصالات ما زالت جارية مع الفصائل بالخصوص، ومطالباً بتقدير المصلحة العليا المتجسدة في استراتيجية جديدة لرأب الصدع الفلسطيني وترتيب البيت الداخلي وإدراك أهمية الخطر الذي نواجهه. وبحسب عضو اللجنة المركزية في فتح زكي، فإنه "من المتوقع أن تتمخض عن الاجتماع استراتيجية جديدة تضع الماضي خلف الظهر وترقى لمستوى المواجهة المطلوبة مع الاحتلال، سواء بسحب الاعتراف بـ "إسرائيل"، وإلغاء التنسيق الأمني والنضال بلا هوادة على الجبهتين الدولية والداخلية، وتصعيد المقاومة الشعبية أو انتفاضة جديدة تصل للعصيان المدني، واتخاذ قرار أن المعركة والمواجهة مع الاستيطان مستمرة حتى إزالته وإزالته، لأن الاستيطان والسلام خطان متوازيان لا يلتقيان". وحول وجود حوار وطني شامل، يرى زكي، أنه "من المؤسف أن تبقى على نفس الحال، بعد يأس من ذهبوا للسلام ولم

من المتوقع، أن يعقد اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير في السادس من فبراير المقبل 2022، وسط إعلان عدد من فصائل المنظمة عدم مشاركتها في الاجتماع، من بينها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة وطلائع حزب التحرير الشعبية - قوات الصاعقة، اللتان قالتا في بيان مشترك لهما، إن إعادة بناء المنظمة وعقد المجلس الوطني يقتضي الارتكاز على مخرجات مؤتمر الأمناء العامين الأخير، وطالبتا بضرورة التحضير الجيد والمسؤول له قبل عقده بالتوافق الوطني الشامل من خلال صيغة الإطار القيادي الذي يضم الأمناء العامون للفصائل كافة دون استثناء بما يضمن تحقيق الشراكة الوطنية، وشددتا على بناء وتفعيل المنظمة على أساس برنامج وطني مقاوم والاتفاق على استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الاحتلال.

الحدث - خاص

الصراع بين الشعب الفلسطيني ودولته الواقعة تحت الاحتلال وبين قوة الاحتلال والعنصرية الإسرائيلية، وأن الهدف المباشر للفلسطينيين يتمثل بإنهاء الاحتلال والاستقلال على حدود الرابع من حزيران 67، والتمسك بحق العودة وتقرير المصير، وتقرر إنهاء التزامات المنظمة والسلطة تجاه الاتفاقيات مع الاحتلال في مقدمتها الاعتراف بالاحتلال ووقف التنسيق الأمني والانفكاك الاقتصادي.

في جلسته السابقة، أكد المجلس المركزي الفلسطيني في دورته العادية الثلاثين التي أقيمت في مدينة رام الله، في عام 2018، وحضرها 112 عضواً من أصل 143 عضواً، لأسباب عديدة من بينها امتناع بعض الأعضاء عن المشاركة والحضور؛ على أن علاقة فلسطين مع الاحتلال قائمة على



انضم لـ سمارت++

وتمتع بجيجات ودقائق عكّل الشبكات

وأقوى الخصومات على الأجهزة



للاستفادة تفضل بزيارة أحد معارضنا أو شبكة موزعينا





سهام البرغوثي



وليد العوض

المركزي وخاصة ما يتعلق بإنهاء العلاقة مع الاحتلال ووقف التنسيق الأمني.

فدا: الأساس في انعقاد المركزي التنفيذي الفعلي لهذه القرارات وتطبيقها

وقالت نائب الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) سهام البرغوثي، إن الاتحاد اتخذ قرارا رسميا بالمشاركة في اجتماعات المجلس المركزي لمنظمة التحرير المزمع عقده في السادس من الشهر المقبل، موضحة في لقاء خاص مع "صحيفة الحدث"، أن مشاركة (فدا) في الاجتماعات ينبع من

نستطيع القول إننا لا نريد انعقاد المجلس المركزي بل نحن مهتمون بكيف ينعقد المجلس وما هي المهمات التي يجب أن يتولاها، بعد هذا الغياب الطويل، وهناك لجنة تحضيرية تشارك فيها كل فصائل المنظمة تعكف على دراسة المخرجات الواجب الخروج بها في جلسة المجلس المركزي القادمة، وهذه المخرجات تتعلق بالجهود السياسية وكيفية مجابهة المخاطر والتحديات التي تتعرض لها القضية الفلسطينية في ظل انسداد الأفق السياسي وفي ظل استمرار الانقسام وعدم إيفاء الإدارة الأمريكية بما وعدت به، والمجلس المركزي واللجنة تدرسان لماذا لم تنفذ القرارات السابقة للمجلس

يجدوا طرفا آخر يتعاطى معهم، وبحسب اعتقادي، وأي عمل إبداعي كبير يتجاوز التقليد المتبع ممكن أن يشد العالم إلى صالح فلسطين،

وأن الأوان لنفض غبار الماضي، والبدء باستراتيجية جديدة لا تقبل الخداع ولا تقبل الوقوف في منتصف الطريق، ونحن نعتز أن الشعب أكبر من قيادته، واعتقد أننا مقبلون على تحول جدي، إن لم نكن شركاء فيه فشعبنا سيستمر ويتجاوز الفصائل التي ترى مصلحة الفصيل فوق مصلحة الوطن".

حزب الشعب: مخرجات ونتائج اللجنة التحضيرية ستحدد مشاركة حزب الشعب في الاجتماعات

وقال عضو المكتب السياسي لحزب الشعب وليد العوض، إن قرار الحزب بالمشاركة من عدمه في اجتماعات المجلس المركزي لمنظمة التحرير، ستحددها مخرجات ونتائج اجتماعات اللجنة التحضيرية، الذي لم يصدر حزيه بعد موقفه الرسمي من المشاركة في الاجتماعات.

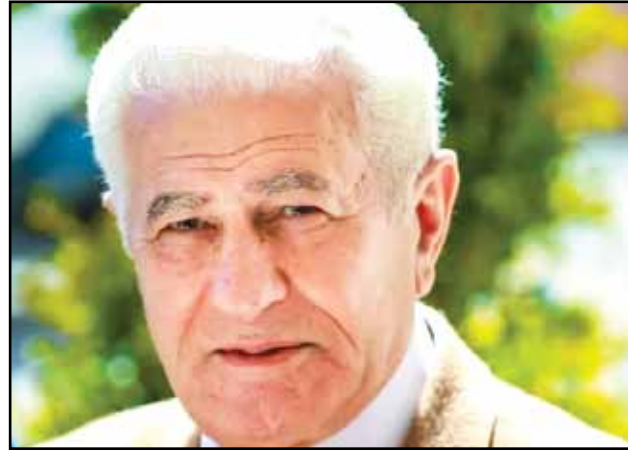
وأكد العوض، أن حزب الشعب طالب على الدوام بانتظام انعقاد المجلس المركزي للمنظمة وفقا للقانون الذي يفترض انعقاده كل ثلاثة أشهر ونصف. مشيرا إلى أن عدم انعقاده كان أمرا مخالفا للقانون.

وأشار العوض في لقاء خاص مع "صحيفة الحدث"، إلى أن قرارا صدر بانعقاد المجلس المركزي لمنظمة التحرير من أجل متابعة التطورات السياسية والتحديات الكبيرة التي تواجه القضية الفلسطينية. وقال: من حيث المبدأ لا





ماجدة المصري



عباس زكي



مريم أبو دقة

عباس، بقرارات المجلس، وعدم تنفيذ قرارات سابقة صدرت عنه.

المبادرة: لم تجر معنا أي حوارات بخصوص المجلس المركزي

من جانبها، أعلنت حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، أنه لم تجر معها أي حوارات بخصوص انعقاد اجتماعات المجلس المركزي، وقال أمينها العام مصطفى البرغوثي، إن حركته لم تتخذ قرارها بعد بشأن المشاركة في الاجتماعات من عدمه. ومن المقرر أن ينتخب المجلس أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية خلفاً لشخصيات توفيت أو استقالت، وأن ينتخب رئيساً جديداً للمجلس الوطني، بدلا عن سليم الزعنون الذي قدم استقالته مؤخراً. هذا ويشار إلى أن اللجنة المركزية لحركة فتح، قد اختارت في اجتماعها الأخير، روجي فتوح مرشحاً لها لرئاسة المجلس الوطني.

يُذكر أن المجلس المركزي الفلسطيني هو هيئة دائمة منبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني، وهو مسؤول أمامه ويشكل من بين أعضائه ويتكون من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس المجلس الوطني وعدد من الأعضاء يساوي على الأقل ضعف عدد أعضاء اللجنة التنفيذية ويكونون من فصائل حركة المقاومة والاتحادات الشعبية والكفاءات الفلسطينية المستقلة، يجتمع المجلس المركزي مرة كل شهرين على الأقل بدعوة من رئيسه، ويترأس جلسات المجلس ويديرها رئيس المجلس الوطني، ويقدم تقريراً عن أعماله إلى المجلس الوطني عند انعقاده، ويعقد المجلس الوطني جلسات طارئة بناءً على طلب من أعضاء اللجنة التنفيذية، وتتخذ قرارات المجلس بأكثرية أصوات الحاضرين.

وتقرر تشكيل مجلس مركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الدورة الـ 11 للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1973، لمعاونة اللجنة التنفيذية في تنفيذ قرارات المجلس الوطني وإصدار التوجيهات المتعلقة بتطورات القضية الفلسطينية بين دورتي المجلس المركزي الفلسطيني.

نذهب لمجلس مركزي يكرر نفسه أو أن يكون سقف قراراته أقل من المجالس السابقة، ونحن نريد رفع السقف الوطني وهذا يتم بإنهاء الانقسام وتوحيد النظام السياسي الفلسطيني بجناحيه منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية لذلك لا نريد استباق نتائج الحوار.

وأعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مقاطعتها لاجتماعات المجلس المركزي المقرر عقدها في رام الله، والتي سبق وقاطعت اجتماعات المجلس المركزي في 2018.

وفي بيان لها، الأحد 30 يناير 2022، قدمت الجبهة الشعبية، مبادرة لإنهاء الانقسام، قائلة: "استناداً لرؤيتها الدائمة لدور المنظمة ومؤسساتها باعتبارها المدخل الأساسي لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، وحرصاً على شرطية وحدانية التمثيل التي تستوجب الشمولية والعدالة في تمثيل الكل الفلسطيني، تقدم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لجماهير شعبنا ولقواه السياسية والمجتمعية مبادرتها لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، باعتبارها المدخل البديل لمعالجة الأزمة الراهنة". معلنة مقاطعتها الاجتماعات بناءً على هذه الرؤية الشاملة.

وأوضحت عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مريم أبو دقة، أن "المجلس المركزي أخذ صلاحيات المجلس الوطني الذي يعبر عن 14 مليون فلسطيني وهو من ينتخب الرئيس ورئيسه وأمين الصندوق"، مطالبة بإجراء حوار وطني وترتيب البيت الداخلي على قاعدة القواسم المشتركة والشراكة الوطنية والانتخابات رزمة كاملة، وتهيئة الأجواء والمقاومة كحق من حقوقنا للحفاظ على المشروع الوطني ووقف التنسيق الأمني.

وأكدت، أنه بعد "30 عاماً من التفاوض لم تأت أوسلو لنا بأي شيء، الآن علينا إجراء تقييم شامل للمرحلة عبر الحوار بمشاركة الجميع بدون إقصاء؛ للوصول على مشروع يحقق لنا النصر والحقوق والدولة المستقلة".

وكانت "الجبهة الشعبية" قد قاطعت جلسة المجلس المركزي السابقة عام 2018، وقالت في حينه إن القرار يأتي جراء تفرد حركة التحرير الوطني فتح، التي يتزعمها الرئيس محمود

موقفهم بأهمية المشاركة وطرح المواقف التي تصب لصالح القضية الفلسطينية.

وبحسب البرغوثي، فإنها تتوقع أن يبحث الاجتماع المقبل للمجلس المركزي، الوضع السياسي الذي وصلت إليه القضية الفلسطينية، والمشروع الوطني، والمخاطر والتحديات التي تحقّق به، وتبني استراتيجية وطنية جديدة لإنهاء الانقسام وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير والتمسك بقرارات المجلس المركزي السابقة بخصوص إعادة العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي.

وأكدت نائب الأمين العام لـ (فدا) البرغوثي، أن "الأساس من عقد المجلس المركزي التأكيد ليس فقط على أهمية عقد الاجتماع والخروج بقرارات فحسب، بل عملية التنفيذ الفعلي لهذه القرارات وتطبيقها كافة".

وترى البرغوثي، أنه "لغاية الآن هناك محاولات من أجل إنجاح حوار وطني شامل وجامع وهو ما طالبنا فيه"، مستبعدة أن يكون في المنظور القريب حوار وطني شامل وجامع.

الشعبية تعلن مقاطعتها والديمقراطية لم تقرر بعد

وقالت القيادية في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وعضو مكتبها السياسي ماجدة المصري، إن الديمقراطية لم تحسم أمر مشاركتها بعد في اجتماع المجلس المركزي، المنوي عقده في رام الله في السادس من فبراير/ شباط القادم. مؤكدة أن المشاركة في الاجتماع، هي "موضع نقاش داخل الجبهة، وعلى ضوء التحضيرات والحوارات سنقرر المشاركة من عدمه".

وبحسب المصري في تصريحات لها، فإن الجبهة الديمقراطية تعتبر "إنهاء الانقسام عبر حوار جامع، هو الأولى، قبل عقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير".

وقال عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية تيسير خالد، إن "الجبهة تأمل بتشكيل قوة ضاغطة كافية تمكن من الوصول لأرضية تساعد في الوصول لإنهاء الانقسام والذهاب بتصور واضح لمدخلات ومخرجات لاجتماع المجلس، ويجب أن لا

تقرير

من الشيطنة الإعلامية إلى مخطط استيطاني

هكذا تسلسلت خطوات الاحتلال خلال التعاطي مع قضية النقب

عن أرضهم ما دفع شرطة الاحتلال لقمع المتظاهرين بالإضافة إلى الاعتقالات العشوائية والجماعية ولاحقا العقاب الجماعي». وأوضح المحامي بن بري، أن شرطة الاحتلال اقتادت الكثير من القاصرين إلى محطاتها، ولاحقا أخلت سبيل البعض منهم، الذين لا يمكن عرضهم على المحكمة، أما باقي المعتقلين فاستأنفت المحكمة وأبقتهم معتقلين وقدمت لوائح اتهام بحق عدد منهم». وطالت حملة الاعتقالات خلال أسبوع أكثر من 150 شخصا من بينهم نساء وأطفال، جزء منهم تم تمديد اعتقالهم. وفي السياق، حملت لجنة التوجيه العليا في النقب، شرطة الاحتلال مسؤولية الاعتداءات على المتظاهرين. وقالت في بيان لها، إن الشرطة استخدمت قوات عسكرية وطائرات مسيرة لقصفهم بقنابل الغاز، ومارست ضدهم اعتداءات، عدا عن حملة الاعتقالات التعسفية بحقهم والتي ما زالت مستمرة.

ووصف شحدة بن بري، تعامل المحامين مع معتقلي أحداث النقب بأنه حرب يومية ومتعبة جدا، إذ كانوا يوصلون النهار بالليل وهم يتناولون الملفات، سيما وأنه في بادئ الأمر كان الاعتقال فوضويا وبكميات كبيرة، دون معرفة أي معلومات عن المقطورة التي أتوا منها أو إلى أين تم اقتيادهم، إلى جانب منع المحامين من لقاءهم، إلى أن أقرت محكمة العدل العليا في مدينة القدس المحتلة بالسماح لهم بلقاء محاميهم. من جانبها، أكدت الناشطة ضحى أبو عبيد لـ «صحيفة الحدث»، إن الاعتقالات وصلت إلى أكثر من 150 فلسطينيا في النقب، بينهم 6 فتيات وما يقارب 60 طفلا قاصرا. موضحة أن الهدف من ذلك هو ترهيب الناس وتخويفهم، لإخماد الهبة. وأشارت أبو عبيد إلى أن قوات الاحتلال سعت من خلال

تتواصل أحداث النقب الجنوبي المحتل منذ نحو شهر، وسط مواجهات عنيفة مع قوات الاحتلال، واعتقالات بالجملة لم يشهد النقب مثلها من قبل، ويأتي ذلك في إطار سعي حكومة الاحتلال للاستيلاء على أراض تعود ملكيتها لعشائر فلسطينية بدوية في النقب، بهدف تمرير مخطتها الاستيطاني الساعي إلى مصادرة ما يزيد عن 45 ألف دونم من أراضي الأهالي هناك، إلا أن حملة الاحتلال على النقب ليست وليدة اللحظة، ولم تبدأ فعليا كما هو شائع لدى الغالبية منذ شهر فقط، بل إن التصعيد بدأ منذ أكثر من نصف سنة من خلال حملة إعلامية على فلسطينيي النقب ووجودهم، حيث حاول الاحتلال تصوير أبناء النقب على أنهم «مشاغبون» من خلال شيطنة الفلسطينيين فيه.

الحدث - سوار عبد ربه

بلدة تسمى (حيران)، والتي ننتظر أن تحصل على الموافقات منذ وقت طويل».

وخلص المحامي بن بري، إلى أن العملية أولا بدأت بشيطنة فلسطينيي النقب وانتقلت إلى عمليات المصادرة والاستيطان في الوقت الذي يحتاج فيه فلسطينيو النقب إلى كل متر، وكل هذه العمليات تقضي على الوجود العربي الفلسطيني في النقب، فهم يريدون تحويل السكان فيها إلى مجرد لاجئين في مخيمات. وأضاف: «قبل حوالي شهر بدأت عمليات الغرس وقلب الأرض ما أدى لانتفاض السكان لأن هذه الأرض هم يفلحونها ويقومون بزراعتها والاعتناء بها، فدافع الشبان والشابات والكبار والصغار

ويقول المحامي شحدة بن بري لـ «صحيفة الحدث»، إن القضية بدأت عندما أخذ الإعلام بالحديث عن أعمال جنائية هنا وهناك وتم تداولها بشكل مكثف، من خلال إعادة نفس الأشرطة والأفلام وتدوير المقطعات مما التقطته الكاميرات لحوادث سرعة وغيرها، مضيفا: «ثم انتقلوا لبث الكثير من الدعاية التي تشوه صورة الفلسطيني في النقب حتى أخذت وحدات خاصة من شرطة الاحتلال بملاحقة السيارات التي تعود لفلسطينيين في بئر السبع ووضع مخالفات وتغريم الأهالي على أبسط الأمور إذ كانوا يتلقون الكثير من الغرامات، ووضعت أمامهم الكثير من الحواجز لتفحص السيارات وغيرها من الإجراءات».

ويرى بن بري، أن عملية شيطنة أبناء النقب كانت بشكل منظم وممنهج، حيث تحولت هذه الحالة إلى ملاحقة، وهذا كان مقدمة لشيء ما، فلا يعقل أن تكون هذه الحملة ضد فلسطينيي النقب دون أن يكون خلفها شيء تعد له حكومة الاحتلال، وفعلا بعد أن مرت هذه الدعاية انتقلوا إلى موضوع تحريش الأراضي المحاذية لبيوت الناس التي يملكها أصحابها الذين قاموا بفلاحتها على مدى مئات السنين.

يقول بن بري: بحسب أقوال قائد شرطة الاحتلال في النقب؛ كانوا يتلقون بلاغات من مستوطنين عندما يرون شبانا بدو في المجمعات التجارية، وكأن تواجههم جريمة، وهذا كله تبعه ما أعلنت عنه وزيرة داخلية الاحتلال إيليت شاكيد، التي أعلنت عن خطة أعدتها وحكومتها لإقامة 12 بلدة يهودية على أراضي عربية في جنوب النقب.

وفي أكتوبر الماضي 2021، أعطت وزيرة داخلية الاحتلال، شاكيد، تعليمات لتحضير مقترح بإقامة مستوطنات في النقب والجولان السوري المحتل، مضيفة أنه يجب إنشاء بلدات جديدة، «لأننا نفقد بعض الأراضي في النقب، وكذلك من أجل توطين السكان». وقالت شاكيد: «هناك بعض المناطق الاستراتيجية في النقب نود التركيز عليها؛ إنشاء مدينة جديدة تسمى (كسيف)، وكذلك إقامة



وتوجه العقبي في رسالة للمعتقلين قائلًا: «الاعتقال من أجل الأرض هو نيشان عز وفخر»، مهيبًا بالأهل والعشائر الدفاع عن أرض عائلة الأطرش والمساهمة في المحاكم لرفع صوتهم. ووفقًا للعقبي: «أهالي النقب أصبحوا رقما صعبا بصمودهم وثباتهم ولا يمكن تجاوزهم».

بدورها، أقرت لجنة التوجيه العليا برنامجا نضاليا لمدة 6 أشهر للوقوف في وجه كل إجراءات الاحتلال العنصرية ومحاولات اقتلاع السكان من أرضهم، خلال اجتماع للجنة المتابعة العليا واللجنة القطرية للسلطات المحلية في خيمة الاعتصام بقرية سعوة الأطرش.

وخلص الاجتماع الذي قرأ قراراته رئيس اللجنة محمد بركة، إلى النضال في القدس، والمطالبة بإطلاق سراح كافة المعتقلين، ووقف التجريف من أجل التحريش، بالإضافة إلى معاينة قائد شرطة النقب الذي اعتدى على المتظاهرين، وملاحقة المحرضين بما فيهم في الحكومة والإعلام العبري. وإلى جانب ذلك بناء خيمة أمام مكتب رئيس حكومة الاحتلال، وإعداد ورقة عمل واضحة من قبل الأكاديميين والباحثين، واستمرار وقفات الإسناد للنقب في كل البلدات العربية. كما دعت لجنة التوجيه العليا للحشد والمشاركة في تظاهرة يومية أمام محكمة بئر السبع تضامناً مع معتقلي هبة النقب، وقررت القيام بحملة تبرعات لدعم المعتقلين والمحامين.

وطالبت اللجنة بإقامة لجنة تحقيق رسمية في تصرفات شرطة الاحتلال بعد الاعتداءات والاعتقالات التي طالت العشرات في النقب بعد مواجهات وقعت مع الأهالي أثناء تصديهم لعمليات التحريش والتجريف بمنطقة نقع السبع.

وأعلنت اللجنة عبر بيانها أنها ستعقد اجتماعات أسبوعية كل يوم أحد الساعة 5 مساءً لمتابعة التطورات، مشددة على ضرورة تخصيص خطبة الجمعة عن النقب وتنظيم وقفات احتجاجية بعد صلاة الجمعة.

وتابعت، «قررنا توحيد النضال في النقب على المستوى القيادة والشعب لانتزاع الاعتراف بقرانا غير المعترف بها ووقف سياسة هدم البيوت ولا مكان للشردمة والفرقة في هذه الفترة العصيبة».

تأتي لتقف في وجه الجرافات بصورها العارية، إلى جانب الاجتماع الشعبي عند عائلة الأطرش التي استولى الاحتلال على أراضيها، والمظاهرات الشعبية الحاشدة.

وفيما يتعلق بما إذا استطاع الأهالي من خلال تواجدهم الميداني أن يحققوا تقدماً في قضية النقب قالت الناشطة أبو عبيد، إن الإعلام العبري أصبح يتحدث عن مخطط حكومي للاعتراف بثلاث قرى جديدة، وهذا بفعل التواجد الميداني الذي كان مهماً باتجاه الضغط لإحداث التغيير.

وفي هذا الجانب أوضح المحامي شحدة بن بري، أن المقصود من الاعتراف هو إقامة قرى في مناطق معينة من خلال «حشر» كمية كبيرة من السكان الذين كانوا يمتلكون 100% من الأرض في 25-20 فقط منها والتضييق عليهم، ثم تسمية هذه المناطق بالقرى والاعتراف بها وتمديدتها بالخدمات.

وأضاف: «هذا ما أوضحته الوزيرة الإسرائيلية شاكيد التي أقرت أن المقصود بالمخطط هو تركيز السكان الفلسطينيين في منطقة محددة كي يتسنى للدولة السيطرة على أكثر من 75% من الأرض»، موضحاً أن هذا ليس عملية اعتراف وإنما هو انتقاص من حقوق الناس وتركيزهم في مناطق محددة، وحتى هذا التركيز يتم تحت شروط تعجيزية، منوهاً أنه يجري الحديث عن الاعتراف بست قرى أخرى ربما سيتم التعامل معها بنفس السيناريو، الذي وصفه بـ «حبة السكر المسمومة».

بدورها، توجهت الناشطة ضحى أبو عبيد بالشكر لكل من شارك بالمظاهرات التي وحدت صف الشعب الفلسطيني مطالبة بالاستمرار بهذا النفس.

وتتوقع أبو عبيد أن تشهد منطقة النقب مواجهات أعمق في الفترة القادمة لأن الوضع غير محتمل، داعية الجميع للمشاركة في التظاهر والإسناد.

من جانبه أكد عضو لجنة التوجيه العليا لعرب النقب أسامة العقبي في حديث لـ «صحيفة الحدث» أن منطقة النقب تشهد حالة من الاحتقان بسبب التعدي على الأهالي والأرض واعتقال عشرات الشبان والفتيات الذين يتصدون لانتهاكات الاحتلال.

الاعتقالات لإتباع الناس وتخويفهم حتى يوقفوا التظاهر ضد عمليات التحريش التي تستهدف أراضي الفلسطينيين في النقب. وبحسب أبو عبيد؛ ترواحت التهم الموجهة للمعتقلين ما بين التحريض على رمي الحجارة ومضايقة شرطي أثناء عمله، والمشاركة في أحداث الإخلال بالنظام العام، ومحاولة الدخول إلى منطقة التشجير لمنع العمل في المكان، ورشق الحجارة نحو أفراد شرطة الاحتلال.

من جانبه، أكد المحامي شحدة بن بري أن ما جرى في النقب كان معد له مسبقاً، وبدا ذلك واضحاً من الاستعمال الجنوني والعسكري للأدوات التي استخدمت في القمع، موضحاً أن قائد المنطقة هو بالأصل قائد عسكري كان يعمل في منطقة جنين، وطبق كل ما تعلمه هناك أثناء خدمته العسكرية على المتظاهرين الفلسطينيين في النقب، بينما يرتدي اليوم بزة الشرطة مستخدماً نفس المفاهيم ونفس العقلية والتوجه.

وأكد بن بري، أن كمية الغاز التي استخدمت ضد المتظاهرين كانت تفوق الخيال وكثيفة للغاية.

وكان «المركز القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية» (عدالة)، قال في بيان له إن شرطة الاحتلال استخدمت وسائل وحشية، في قمع المظاهرة التي نظمت احتجاجاً على تجريف أراض فلسطينية في النقب المحتل. الأمر الذي أكدته الناشطة أبو عبيد التي أوضحت أن محاولة الاحتلال تشجير أراضي السكان في منطقة النقب ومنطقة نقع بئر السبع، وذلك من خلال الصندوق القومي اليهودي في محاولة للاستيلاء على الأراضي من خلال زراعة الأشجار حيث استخدمت أساليب وحشية في قمع المتظاهرين.

وأوضحت أبو عبيد أن المخطط المزوم يتمثل بزراعة 8000 دونم من الأشجار، والزراعة وصلت لمكان قريب من سكن الفلسطينيين وأراضيهم الخاصة، ما أدى لحدوث مواجهات بعدما استنفذت كل الوسائل القانونية من ناحية تخطيط والتوجه إلى المحاكم وتقديم الالتماسات وغيرها من المسارات.

وحول الآليات التي استخدمت للوقوف في وجه المخطط الاستيطاني أوضحت أبو عبيد أنه لا توجد آليات تستخدم للمواجهة، فالناس



استثمار بحوالي 2.3 مليون دولار خلال 2021

أيك تواصل مبادراتها ومساندتها الاجتماعية للمؤسسات التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال ومرضى السرطان والأيتام والطلبة والشباب وفئات عديدة أخرى

خاص الحدث

وتكشف منسقة المسؤولية الاجتماعية في أيك كريمة الهموز، أن المجموعة وضمن خطة عملها للعام 2022، ستواصل في عقد شراكات استراتيجية جديدة مع مؤسسات وقطاعات تحمل رؤية هادفة وفاعلة في بناء المجتمع الفلسطيني، قائلة: "نحن في أيك نفتخر بأن نكون جزءاً من نظام المواطنة الصالحة وشريكا أساسياً في المساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية".

كفالة ورعاية الأيتام والأسرة وذوي الاحتياجات الخاصة؛ تقع ضمن أولويات أيك للمسؤولية الاجتماعية، التي تعمل بالتعاون مع المجتمعات المحلية والمؤسسات ذات العلاقة، لمساعدة وتمكين الأسر العفيفة في حماية أطفالهم وبناء قدراتهم ورعايتهم وتوفير المستلزمات التعليمية والدعم الصحي والنفسي والاجتماعي.

"نعزز بالشراكة مع أيك والتي تساهم بشكل كبير في تأدية رسالة مركز جبل النجمة للتأهيل" (السيدة رانيا كرم، مدير عام المركز)

وفي مجال المؤسسات التي تعنى بقضايا الأطفال والاحتياجات الخاصة، قامت أيك بمواصلة دعمها الاستراتيجي لمؤسسة "افتح بولس السادس" في بيت لحم، والتي تقوم على إعادة تأهيل الأطفال والطلبة الصم والعمل على تطويرهم من الناحية اللغوية والاجتماعية والأكاديمية أيضاً. وكذلك واصلت دعمها الاستراتيجي لمركز "جبل النجمة" للتأهيل بهدف المساعدة في تأهيل ذوي الإعاقات الذهنية وتدريبهم ودمجهم في المجتمع وهو ما يعكس اهتمام أيك بهؤلاء الأفراد وإيمانها بتكافؤ الفرص واحترام الآخر والدفاع عن حقوق الإنسان.



صورة لطلاب ومعلمات مدرسة افتح بولس السادس للتأهيل السمعي - بيت لحم

"شركة أيك هي أول شركة من المجتمع المحلي تقوم بدعم المدرسة". (الأخت كلارا بيزول، مدرسة افتح بولس السادس للتأهيل السمعي)

كما وتقوم أيك بمساندة جمعية تأهيل أطفال التوحد وصعوبات التعلم الخيرية في طولكرم، وجمعية ياسمين الخيرية في رام الله، حيث يأتي هذا الدعم بهدف مساعدة الجمعيات في أداء رسالتها الإنسانية في مجال دمج أطفال التوحد ومن لديهم صعوبات بالتعلم في المجتمع وتنمية القدرات والمواهب الإبداعية لديهم.

وتساند أيك أيضاً العديد من الشرائح والفئات الفلسطينية الأخرى لتمكينها في أعمالها، ومن الأمثلة على ذلك مساهمتها في تكاليف مشروع شق شارع "الأمل" الزراعي الواصل إلى قرية الشباب التابعة لمنتهى شارك الشبابي في رام الله، حيث يخدم هذا الشارع أيضاً المزارعين الفلسطينيين ويمكنهم من الوصول لأراضيهم في قرية كفر نعمة.

وترى الهموز، أن تقديم الدعم لصالح شق شارع الأمل الواصل إلى قرية الشباب جاء من منطلق إيمان

تشير بيانات حصلت عليها "صحيفة الحدث"، أن مجموعة أيك ساهمت خلال العام 2021، بنحو 2.3 مليون دولار أمريكي، ما نسبته 6% من صافي أرباحها في برنامج المسؤولية الاجتماعية أو ما يعرف بـ "العمل المسؤول المستمر"، حيث تعمل المجموعة، كجهة فاعلة ليس فقط من خلال التبرعات والأعمال الخيرية، وإنما في عملية التنمية المجتمعية، من خلال مواصلة الدعم الاستراتيجي للعديد من المؤسسات منذ عدة سنوات، وتوسيع نطاق دعمها في العام 2021 لعدد آخر من المؤسسات والمناطق التي لم تكن مستهدفة سابقاً.

وتعتبر أيك من طليعة الشركات في مبادراتها المجتمعية المميزة، حيث تعتبر أول داعم استراتيجي لمشروع الدعم النفسي للأطفال المتضررين في قطاع غزة التابع لجمعية "عطاء فلسطين" والذي استفاد منه 1000 طفل وأم، حيث قدم المشروع ما يزيد عن 460 جلسة دعم نفسي اجتماعي للأطفال وجلسات رفع وعي للأمهات، بالإضافة لعمل زيارات منزلية للأطفال والعائلات وتقديم أنشطة الإرشاد الأسري للأهل. وأيك هي داعم استراتيجي للجمعية منذ العام 2018.

كما أن أيك هي الداعم الاستراتيجي الأول لمشروع البيوت المجتمعية لقرى الأطفال في بيت لحم، والذي تقوم عليه منظمة قرى الأطفال SOS فلسطين (منظمة إنسانية غير حكومية وغير ربحية)، بهدف توفير الرعاية الشاملة والأمن للأطفال الذين فقدوا والديهم والذين يواجهون خطر فقدان الرعاية الأسرية، من خلال توفير الفرصة لهم ليعيشوا ضمن جوٍّ أسريٍّ بديل في قرى الأطفال، والتكفل بجميع احتياجاتهم ومصاريفهم ومتابعتهم حتى إنهاء دراستهم الجامعية والحصول على حياة مستقرة ومستقلة، حيث تخطى دعم أيك حدود قرى الأطفال SOS فلسطين الذي بدأ منذ 7 سنوات، ليشمل أيضاً قرى الأطفال SOS الأردن بتغطية قيمة الرسوم الدراسية في مدارس أردنية لأطفال جمعية قرى الأطفال.

ويؤكد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لأيك السيد طارق العقاد، أن التزام المجموعة الدائم والمتواصل تحت بند المسؤولية الاجتماعية، يأتي في سياق دعم وتمكين المجتمعات قادرة على الاستمرار في ظل التنمية، وجعل مفهوم مساندة الآخرين متأصل في ثقافة المجتمع أفراداً كانوا أم مؤسسات كمساهمة في تحقيق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع، وهو ما ينسجم مع استراتيجية أيك التي تقدم من خلالها الدعم المادي والعيني للمؤسسات التي تعنى بالأيتام والأسرة وذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك التعليم والشباب والقيادة والريادة، والصحة والرعاية الطبية، والثقافة والتراث وغيرها.

ويوضح العقاد، أن برنامج أيك الفاعل في المسؤولية الاجتماعية "جاء من إيماننا بأهمية المشاركة في العطاء كواجب وطني وإنساني واستثمار طويل المدى لبناء وتمكين مجتمعات قادرة على الاستمرار في ظل كافة الظروف والتحديات". مؤكداً في تصريحات خاصة لـ "صحيفة الحدث"، أن مجموعة أيك تبذل جهوداً متضافرة من خلال العمل باستراتيجية طويلة المدى تساهم في إجراء التغييرات الإيجابية في المجتمعات التي تعمل بها المجموعة.



جزء من نشاطات التأهيل والتدريب والدمج والتفعيل المجتمعي في مركز جبل النجمة للتأهيل

- بيرزيت، أبو قش

من خلال كوادرات المجموعة العاملة في شركاتها التابعة كمتطوعين في مؤسسة إنجاز، سعيًا لتعزيز قدرات الشباب الفلسطيني على المساهمة في التنمية الاقتصادية وخلق وعي اقتصادي مبتكر لدى الشباب على المستوى العالمي، وخصصت أيضًا جزءاً من ميزانيتها لدعم جمعية الشابات المسيحية في العام 2021 لغايات دعم صندوق الطالب المحتاج الذي يهدف إلى مساعدة الطلاب في تسديد القسط السنوي في برنامج التدريب المهني في الجمعية برام الله.

وتضيف الهموز أن الشركة دعمت أيضاً أكثر من 150 طالباً من خلال جمعية عطاء فلسطين في قطاع غزة عبر برنامج التدريب المهني والتقني للطلبة الأيتام، كما قدمت دعماً لعشرات الطلبة الفلسطينيين في مخيمات اللجوء اللبنانية من خلال مؤسسة محمود عباس، وخمس منح لطلبة الهندسة في كلية عمر العقاد في جامعة بيرزيت، وتعمل على تغطية تكاليف الدراسة الجامعية لطلبات جامعات في الأردن من خلال برنامج "كفالة الطالب" التابع لجمعية المنح الدراسية للنساء الأردنيات.

وتقدم أيبك دعماً مهماً لقطاع الصحة والرعاية الطبية، منذ عدة سنوات، يتمثل بدعم مركز الحسين للسرطان والمخصص لصالح تغطية تكاليف الإقامة لمرضى السرطان الفلسطينيين الذين يتم تحويلهم من قبل وزارة الصحة الفلسطينية للعلاج في مركز الحسين للسرطان في الأردن، في ضوء تعثر علاج العديد من المرضى لعدم قدرتهم على تأمين تكاليف الإقامة قرب مكان العلاج، والذي أكدت أيبك أنه سيتم تجديد الدعم في هذا الجانب للعام 2022. كما وترعى من خلال شركة سنيرة للصناعات الغذائية التابعة لها، برنامج تحقيق الأمل التابع للمؤسسة بشكل حصري، وهو أحد برامج الدعم النفسي التي تأتي ضمن العلاج الشمولي المقدم للمرضى الأطفال، وله طابع إنساني خاص، حيث يهدف إلى تحقيق أحلام المرضى الأطفال لإسعادهم ورفع معنوياتهم خلال مسيرة العلاج.

وتقدم أيبك كذلك دعماً، لجمعية برنامج العون والأمل لرعاية مرضى السرطان في قطاع غزة والذي يعمل على توفير الوعي وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والشخصي والعاطفي والعملية وخدمات الرعاية التلطيفية الأساسية للنساء المصابات بسرطان الثدي وعائلاتهن، وتوفير برامج تحسين الوعي والوقاية والكشف المبكر عن المرض.

كما وتساند أيبك كأول شريك استراتيجي جمعية مؤسسة الملاذ للرعاية الإنسانية منذ العام 2020 في الأردن، التي تعمل على تقديم الدعم الشامل والرعاية المنزلية للمرضى في المراحل المتأخرة من مرض العضال، وهي الخدمة الأولى من نوعها في الشرق الأوسط التي تقدمها المؤسسة.

كما وتغطي أيبك قطاعات عديدة ومتنوعة في مختلف المدن الفلسطينية والأردنية والقرى والمخيمات والمناطق المهمشة. ففي قطاع الرياضة، قامت المجموعة برعاية المنتخب الأولمبي الفلسطيني لكرة القدم. وفي قطاع الثقافة تقدم الرعاية لفرقة الفنون الشعبية الفلسطينية منذ سنوات عديدة وكذلك مركز المعمار الشعبي (رواق) لمساعدة هذه المؤسسات على أداء مهمتها النبيلة في الحفاظ على الموروث الثقافي في فلسطين وتوثيقه.



صورة لعمال مشروع مركز المعمار الشعبي (رواق) - كفر اللبد - قلعة البرقاوي

"سعيدون للغاية بوجود العلاقة الاستراتيجية بين أيبك ورواق ودعم أيبك لبرنامج التشغيل الذي يدعم تشغيل وتدريب العمال الفلسطينيين في مجال الترميم والحفاظ على الموروث الثقافي في فلسطين" (المهندسة شذى صافي، مديرة رواق).

بالإضافة إلى دعم جمعية تكية أم علي للعمل التطوعي والخيري في الأردن، من خلال مساعدة الجمعية بتغطية تكاليف الطرود الغذائية الشهرية للعائلات العفيفة في محافظات جنوب الأردن.

وامتد دعم مجموعة أيبك ليشمل مؤسسات ريادة الشباب من خلال دعم مؤسسة مفتح- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، وغزة سكاى جيكس الذي يحتضن رواد الأعمال ومطوري البرمجيات في غزة.

يشار إلى أن الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار - أيبك، هي شركة استثمارية قابضة، وتتنوع استثماراتها في قطاعات التصنيع والتجارة والتوزيع والخدمات في فلسطين والأردن والسعودية والإمارات والعراق وتركيا من خلال مجموعة شركاتها التابعة وهي شركة سنيرة للصناعات الغذائية، الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات (نابكو)، شركة يونيبال للتجارة العامة، شركة التوريدات والخدمات الطبية، الشركة الفلسطينية للسيارات، شركة سكاى للدعاية والإعلان والعلاقات العامة وإدارة الحدث، الشركة العربية للتأجير التمويلي والشركة العربية الفلسطينية للتخزين والتبريد. وتعتبر أيبك إحدى أكبر المشغلين في فلسطين ويعمل في شركات المجموعة أكثر من 2600 موظف/ة.

الشركة في رسالة هذا المشروع وما له من أثر إيجابي على الشباب الفلسطيني بشكل خاص والمجتمع بشكل عام من خلال تمكين الشباب من الوصول بأمان للقرية للقيام بنشاطات مجتمعية وتعليمية مختلفة التي من هدفها المحافظة على التنوع البيئي، وحماية التراث الطبيعي للأرض.

وخلال العام 2021، خصصت أيبك حصة كبيرة من دعمها للمؤسسات التعليمية والريادة والشباب، بحسب الهموز، حيث تم تقديم منح تعليمية لمدرسة دار الطفل العربي (منح تعليمية لـ 20 فتاة) والصناعة الثانوية التابعة لجمعية لجنة اليتيم العربي في القدس (تغطية المنح التعليمية ودعم الطلبة المتفوقين من ذوي الأسر العفيفة والأيتام)، بالإضافة إلى دعم مدارس ورياض الأقصى الإسلامية المتواجدة داخل أسوار البلدة القديمة في القدس حيث تقوم أيبك بتغطية التكاليف الدراسية لـ 40 طالباً من منطلق إسناد المؤسسات التعليمية المقدسية لتمكينها من أداء رسالتها الوطنية والتعليمية والإنسانية وتعزيز صمودها حيث يعتبر التعليم عنصراً مهماً وأساسياً لمجتمع متطور ومثقف. كما وتساهم أيبك بدعم وتمويل منح Chevening الدراسية المقدمة للطلبة الفلسطينيين عن طريق القنصلية البريطانية في القدس بهدف المساعدة بتحقيق طموح الشباب الفلسطيني للحصول على فرص التطور مهنيًا وأكاديميًا وخوض تجربة التعرف على الثقافات المختلفة في المملكة المتحدة.



صورة فريق كرة السلة لطالبات مدرسة دار الطفل العربي - القدس

"أعتر بدعم أيبك المتواصل لمؤسسة دار الطفل العربي بالقدس الذي بدأ منذ عام 2017 والذي يساعد القدس ومؤسساتها على الصمود أمام كل الصعاب" (السيدة ماهرة الدجاني، رئيسة مجلس أمناء مؤسسة دار الطفل العربي).

ولم يقتصر دعم أيبك على المنح فحسب، فقد قامت بتقديم الدعم لبرنامج الدراسات الثنائية التابع لجامعة القدس من خلال استضافة 16 طالبة وطالباً في عدد من شركاتها التابعة، حيث يحصل الطلبة على فرصة تدريب عملي خلال دراستهم الجامعية في ثلاثة مجالات للبرنامج وهي الهندسة الكهربائية وتكنولوجيا المعلومات وإدارة الأعمال.



صورة للطالبة فاتن عرار، مهندسة كهربائية متدربة في الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات (نابكو) - رام الله

وتقول المهندسة الكهربائية في الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات (نابكو)، فاتن عرار، إن ما يميزها عن غيرها من المهندسين، أنها حصلت على خبرة عملية طوال فترة دراستها الجامعية في كلية الدراسات الثنائية بجامعة القدس بالشراكة مع "نابكو" إحدى شركات مجموعة أيبك. مؤكدة أن وجودها في بيئة عملية داخل مقر الشركة ساعدها في التأقلم على طبيعة العمل والتعرف على متطلباته منذ عامها الدراسي الأول، وهو ما كان له دور في تكوين شخصيتها وتحديد أهدافها. معتبرة أن هذه الفرصة كانت من أفضل الفرص التي حصلت عليها.

و"الدراسات الثنائية" هي النظام الدراسي الأول من نوعه في فلسطين والذي يجمع بين الدراسة النظرية والتطبيق العملي، للمساهمة في رفع المستوى المهني لدى الشباب الفلسطيني وتوفير فرص عمل جيدة للطلبة بعد تخرجهم، وجسر الفجوة بين مخرجات التعليم الأكاديمي واحتياجات ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني. وواصلت أيبك دعمها لمؤسسة إنجاز فلسطين الذي بدأ في العام 2007 على المستويين المادي والعيني

توصيات التقدير الاستراتيجي الإسرائيلي لعام 2022 بشأن الساحتين الفلسطينية والعالمية والشرق الأوسط

الأزمات الملحة الأخرى، بما في ذلك التوترات بين روسيا وأوكرانيا والقضية النووية الإيرانية. ومن المحتمل أيضاً أنه في عام 2022 ستكون هناك أيضاً اضطرابات على الساحة الدولية بسبب موجات أخرى من طفرات كورونا وتفاوت اللقاحات والاختلافات بين البلدان في طريقة التعامل مع الوباء. ستستمر هذه في الإضرار بسلاسل الإنتاج والعرض وقد تتسبب في أزمة تضخم وسيستمر الوضع الاقتصادي لآسيا في الصعود، وفي نفس الوقت سيستمر التدهور التدريجي في أهمية الشرق الأوسط والاهتمام العالمي به. وسيظل الاستقرار الداخلي (السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي) على رأس أولويات معظم البلدان في العالم.

ومن المتوقع أن تشد المنافسة بين القوى وتزداد المعسكرات، كما وستحاول الإدارة الأمريكية تعزيز علاقاتها مع حلفائها في جميع أنحاء العالم وفي نفس الوقت تشكيل تحالف من الديمقراطيات كقوة مضادة للأنظمة الاستبدادية، بقيادة الصين وروسيا. وفي هذا السياق، ستعود قضية حقوق الإنسان إلى مكانة مركزية في العلاقات الدولية ومن المتوقع أن تكون أزمة المناخ على رأس جدول الأعمال العالمي باعتبارها التحدي الكبير الذي يواجه البشرية في الجيل الحالي، كمصمم للمعايير في الساحة الدولية وكقاعدة مركزية لكل من الشراكة والمنافسة.

خلال عام 2021، تعافى الاقتصاد العالمي بسرعة فاقت التوقعات، ويُقدر النمو العالمي في عام 2021 بنحو ستة في المائة، بعد انكماش بنحو ثلاثة في المائة في عام 2020. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، سيستمر اتجاه التعافي والتوقعات لعام 2022 تتعلق بنمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بما يقارب خمسة في المائة. ومع ذلك، فقد وسعت الأزمة إلى حد كبير الفجوات بين البلدان الغنية والبلدان التي تلقى مواطنوها التطعيمات، والتي يكون معدل انتعاشها الاقتصادي مرتفعاً بشكل عام، والدول الأفقر والأقل تطعماً.

سيواجه الاقتصاد العالمي العديد من التحديات في العام المقبل، بما في ذلك الاضطرابات في سلسلة التوريد العالمية، والتي ستستمر بشكل مستمر اعتباراً من يناير 2020؛ صراع القوى بين الولايات المتحدة والصين، اللتين تبلغ مساهمتهما مجتمعة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي 42 في المائة؛ ارتفاع أسعار السلع وخطر التضخم يعود إلى الواجهة بعد غياب دام 35 عاماً؛ والتهديدات السيبرانية الهجومية للنشاط التجاري في عصر الرقمنة المتزايدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن نقص اللقاحات في البلدان الأقل ثراءً يهدد الانتعاش العالمي بسبب الخوف من تطور طفرات مقاومة للقاحات في هذه البلدان.

لذلك، شهدنا في العام الماضي محاولات من قبل بعض الدول والقطاعات الصناعية لتقليل الاعتماد على السلاسل العالمية وحتى إعادة جزء صغير من الإنتاج إلى العالم المتقدم. ولم تصل هذه الظاهرة إلى مستويات كبيرة بعد، ولكن إذا اتسعت فستكون لها تأثيرات عديدة على الاقتصاد العالمي في السنوات القادمة.

خلقت سياسات الحكومات والبنوك المركزية في العالم، جنباً إلى جنب مع الحاجة إلى خدمات الرقمنة أثناء الوباء، طلب كبير على خدمات التكنولوجيا الإسرائيلية. لقد أفادت الطفرة في خدمات

أصدر معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، التقديرات الاستراتيجية لعام 2022، والتي تم تسليمها لرئيس دولة الاحتلال، وجاء فيها أن على إسرائيل التركيز على المدى الطويل والواسع، يتضمن مجموعة من التحديات التي نسردها في ترجمتنا أدناه.

ترجمة الحدث

النووية، التي تجري بتعاون وثيق بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين. وعلى الرغم من التقاطع في بعض المواقف بشأن القضية الإيرانية، إلا أن هناك فجوات كبيرة بين إسرائيل والدول الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بأهمية الموضوع، وتعريف التهديد والاستجابة. وقد تؤثر التطورات في الصراع بين الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا أيضاً على القدرة على العمل معاً بشأن قضايا الشرق الأوسط، وأبرزها البرنامج النووي الإيراني وعملية التسوية في سوريا.

تتبع إدارة بايدن نهجاً إيجابياً تجاه اتفاقيات التطبيع وتهتم بتعزيز علاقات إسرائيل مع دول المنطقة، بينما تُظهر في الوقت نفسه اهتماماً محدوداً بالقضية الفلسطينية في ضوء تقييمها بأن فرص إحراز تقدم في هذه الساحة منخفضة للغاية. ومع ذلك، فإن الشعور بالارتياح في الولايات المتحدة وأوروبا من تغيير الحكومة في إسرائيل لن يقلل من توقعات إسرائيل لتبني سياسة مقيدة فيما يتعلق بالمستوطنات في الضفة الغربية وجوانب حقوق الإنسان في الضفة الغربية بشكل عام. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي فإن مسألة الاستيطان والانتهاكات قد تكون بمثابة عائق أمام تعزيز العلاقات بين إسرائيل والاتحاد.

في الجاليات اليهودية في جميع أنحاء العالم، تتزايد تحديات الأمن الشخصي والمجتمعي في مواجهة العمليات المستمرة للتقويض الاجتماعي والاستقطاب السياسي، ومعها استمرار صعود المظاهر المعادية لإسرائيل، والتي اشتدت في العام الماضي. وستكون جذور المسألة تشير إلى - الاستمرارية اليهودية والتقارب مع إسرائيل - على رأس أولويات المجتمعات في العالم. ومن المتوقع أن تتميز سنة الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة بتسييس متزايد لقضية إسرائيل ودعمها، بطريقة ستؤثر أيضاً على الجالية اليهودية. في إسرائيل، قد تصبح قضية العلاقات مع يهود الشتات جدلاً سياسياً بسبب محاولة الحكومة الإسرائيلية الترحيب بفتح صفحة جديدة، خاصة مع التيارات الليبرالية، من خلال إنشاء قنوات حوار وإجراءات بناء الثقة.

العالم في نظرة شمولية

تميز عام 2021 بالجهود التي ركزت على التعافي العالمي من أزمة كورونا، وعلى وجه الخصوص من آثارها الاقتصادية الحادة. واستمر تركيز الاقتصاد العالمي في التحرك شرقاً، مع تكثيف المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين. إدارة جو بايدن منخرطة في التنظيم والتعديلات وتحاول استعادة موقف الولايات المتحدة على رأس المعسكر الديمقراطي. وعلى رأس جدول الأعمال العالمي، يأتي التعامل مع أزمة المناخ إلى جانب

أولاً: الحاجة إلى تطوير قدرات التعلم والتفكير والتخطيط التكاملية في مواجهة العمليات المتعمقة في الساحة الجيوستراتيجية والسياسية الدولية والإقليمية وداخل إسرائيل، فضلاً عن تعزيز مكونات القوة الناعمة التي ينبغي أن تساعد في دفع سياساتها، خاصة تلك المتعلقة بالتأثير المعرفي من خلال الشبكات الاجتماعية والسيبرانية، وسيساعد التعاون الإقليمي والدولي في مجالات المياه والطاقة والاقتصاد ومكافحة تغير المناخ في تحقيق نفس الغرض. ثانياً: الحاجة إلى تعميق التحالف الاستراتيجي والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة مع إبراز أصول إسرائيل لها في مجالات التكنولوجيا والعلوم وريادة الأعمال والثقافة. في هذا السياق، يجب السعي لتطوير علاقة متجددة مع الجيل الأصغر من الجالية اليهودية في الولايات المتحدة وبقية الدول، لتعزيز علاقتهم بإسرائيل.

ثالثاً: الحاجة إلى تعميق وتقوية العلاقات مع الأردن ومصر، وكذلك مع "الدول المعتدلة والبراغماتية الأخرى" في المنطقة، من خلال استغلال اتفاقيات التطبيع الأخيرة، للوصول إلى حالة من أجل التعاون المكثف، والذي سيعتمد على مجموعة متنوعة من المجالات، الزراعة والمياه والصحة. ويجب أيضاً تعميق العلاقات الاقتصادية مع دول البحر الأبيض المتوسط، مع تخفيف التوترات مع تركيا.

رابعاً: على المستوى العسكري - ينبغي تشجيع التطوير المستمر للجيش الإسرائيلي انطلاقاً من خلال البرنامج متعدد السنوات "تنوفا" وتكييفه مع عصر المعلومات والأنظمة المستقلة والإنترنت؛ أهداف الحرب في الساحة الشمالية وقطاع غزة وكذلك الاستعدادات لمواجهة متعددة الساعات من جهة وتفكك السلطة الفلسطينية من جهة أخرى.

الشرق الأوسط وإسرائيل

على خلفية التوجهات العالمية، حرص المجتمع الدولي على تقليص الانتباه لما يحدث في الشرق الأوسط وتطلعه لاحتواء الأزمات في المنطقة وتأجيل التورط فيه قدر الإمكان، لا سيما التدخل العسكري وارتفاع الأسعار. وعزز الانسحاب المتسرع للقوات الأمريكية وشركائها من أفغانستان تقدير المنطقة بأن الولايات المتحدة تقلص مشاركتها والتزامها تجاه حلفائها رغم أنها في هذه المرحلة لا تنوي تغيير انتشارها العسكري في الخليج والعراق وسوريا. وتحمل إيران مركز الاهتمام العالمي بالمنطقة، حيث ستتأثر السياسة العامة للإدارة الأمريكية في المنطقة بتقدم البرنامج النووي الإيراني وتطوير الاتصالات من أجل العودة إلى الاتفاقية

التنمية الاقتصادية في المنطقة والساحة الفلسطينية. ■ تقييم موضوع الجاليات اليهودية في العالم في عمليات صنع القرار، وفي هذا السياق إنشاء هيئة موظفين وآليات للحوار والتشاور. وتحديد علاقات إسرائيل مع يهود العالم كمهمة وطنية تتمحور حول التعليم والاجتماعات والحوار، إلى جانب مواجهة المشتركة مع التحديات.

الوضع في دول المنطقة

مصر: تأثرت السياسة الخارجية المصرية في عام 2021 بعدة عوامل: أولاً، تطوير العلاقات مع إدارة بايدن، يتضح ذلك من الوساطة المصرية والمشاركة في عملية التسوية وإعادة الإعمار في قطاع غزة، والقيام بإجراءات تهدف إلى استقرار الوضع في ليبيا والسودان ولبنان والمشاركة في أزمات المناخ والطاقة العالمية. وتهدف هذه التحركات إلى دفع واشنطن للوقوف إلى جانب القاهرة في أزمة سد النهضة مع إثيوبيا وتخفيف انتقادات الإدارة الأمريكية لقضايا حقوق الإنسان. ثانياً، هدأت الخلافات بين مصر وتركيا وقطر. ثالثاً، تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، عملت مصر على تعزيز تحالف «المشرق الجديد» مع الأردن والعراق، والذي يركز على التنمية في مجالات الاقتصاد والنقل والطاقة، بينما تسعى جاهدة لتوسيعه ليشمل لبنان وسوريا أيضاً. كما عكست أجندة مصر الاقتصادية نفسها على علاقاتها مع إسرائيل وكان اتجاه التقارب واضحاً في اجتماع القمة بين الرئيس عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت في شرم الشيخ، في أول زيارة علنية لرئيس وزراء إسرائيل لمصر منذ حوالي عقد، وفي زيارات قام بها وزراء من دول أخرى. وحاولت مصر تطوير العلاقات الخارجية والاستخباراتية وفي مجال الطاقة والتجارة والسياحة والطيران مع دول المنطقة. علاوة على ذلك، وافقت إسرائيل ومصر على تحديث الملحق العسكري لاتفاقية السلام لعام 1979 بطريقة تسمح لمصر بنشر دائم لحرس الحدود في رفح.

الأردن: في العام الماضي، تصاعد النقد الداخلي للنظام، وكانت القضية الأبرز علاقة الأمير حمزة بأخيه غير الشقيق الملك عبد الله، والهجوم الشخصي على الملك في البرلمان والإفصاح عن ثروة الملك الخاصة، ومع ذلك تمت مناقشتها أيضاً على أنها انتقاد لإخفاقات الحكومة في التعامل مع وباء كورونا وعواقبه الاقتصادية. كما أشار النقد إلى الإصلاح المقترح للنظام الانتخابي، والذي تنظر إليه القبائل على أنه نية لإضعاف سلطتها.

الوضع الاقتصادي في الأردن مقلق للغاية، وحتى قبل اندلاع موجة كورونا المتجددة، توقعت المؤسسات الدولية نمواً أقل من 2٪ في عام 2022، وسيستمر نقص المياه وقد يؤدي إلى تفاقم الانتقادات للحكومة (التي ربما ترغب في تنفيذ مذكرة التفاهم في هذا الصدد مع إسرائيل في أقرب وقت ممكن).

في الشؤون الخارجية، سيواصل الملك عبد الله العمل في جميع المجالات، أي الالتزام بالتنسيق الخارجي مع الفلسطينيين، بما في ذلك محاولة الاتصال بقطاع غزة، مع الحفاظ على التعاون النفعي مع إسرائيل، وتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي مع العراق ومصر، واستمرار الحوار 2021 مع النظام السوري وإيران.

واعتبر التقرير، أن الحوار الاستراتيجي على أعلى مستوى سياسي بين إسرائيل والأردن ضروري لفهم احتياجات الأردن ومحاولة دمجها في مبادرات إيجابية تجاه الفلسطينيين، فضلاً عن تقليل الانتقادات الرسمية والعلنية لإسرائيل.

المملكة العربية السعودية ودول الخليج: تستمر دول الخليج في كونها مركزاً اقتصادياً وسياسياً إقليمياً، بحيث تميز العام الماضي بمواءمة السياسة مع إدارة بايدن ومحاولة لكسب نقاط في واشنطن بعدة طرق، بما في ذلك من خلال القضية البيئية. في نظر دول الخليج، فإن سياسة الولايات المتحدة بطيئة وتشير إلى الرغبة في تقليص التورط في الشرق الأوسط. لذلك، يستمر التحول الاستراتيجي مع الصين وروسيا في جوانب قد تتحدى إسرائيل. إن احتمال التوصل إلى اتفاق بين القوى وإيران في عام 2022

جانب أسعار الطاقة المرتفعة التي تسهم في اقتصادها، وتركيز إدارة بايدن على الساحة المحلية والصين ودول الخليج، والعديد من التحديات المحلية التي تواجه الدول الأوروبية. من ناحية أخرى، قد تكون السنوات القادمة أكثر تحدياً لروسيا من حيث زيادة الضغط من أجل تغيير الأجيال تحت قيادتها (الانتخابات الرئاسية في عام 2024) والحاجة إلى تعديل اقتصادها، الذي يعتمد على صادرات الهيدروكربونات، إلى الأجندة الخضراء.

ويهدف تركيز القوات الروسية في نهاية عام 2021 داخل حدود أوكرانيا إلى وضع الغرب على المحك وإجباره على التفاوض مع موسكو - بما يتجاوز قضايا الأسلحة والسيطرة الإلكترونية - والاعتراف بالمصالح الروسية في فترة ما بعد الفضاء السوفياتي. على الرغم من مخاطر التصعيد، يبدو أن روسيا غير معنية بالتوصل إلى مواجهة عسكرية واسعة النطاق في أوكرانيا مما سيؤدي إلى تدهور أكثر خطورة في علاقاتها مع الغرب.

الملخص والتوصيات في علاقة إسرائيل بالعالم:

في الشرق الأوسط: مطلوب من إسرائيل تصوير وجودها كمصدر أساسي وزيادة نشاطها كعامل استقرار، والقيام بدور أكبر في الرد الإقليمي على عوامل عدم الاستقرار والفراغ الناجم عن تراجع التدخل الدولي في المنطقة.

في العالم: يجب على إسرائيل أن تطور مزاياها النسبية لكي تضع نفسها كشريك أساسي في القضايا العالمية، وخاصة المناخ والتكنولوجيا. وهذا يتطلب عملية لبناء القوة تتمحور حول الاستثمار الحكومي الاستراتيجي والطويل الأجل، بما في ذلك التغيير المنهجي واستثمار موارد متعددة في مجالات الاقتصاد والابتكار التكنولوجي والبنية التحتية للاتصالات والمعلومات والتعليم العلمي والعلاقات الخارجية وأنظمة الدفاع. ويتطلب التكيف المحسن تعزيز الآليات الحكومية المشاركة في فهم مدى تعقيد النظام الدولي - تعدد الجهات الفاعلة والأطر والقضايا المطروحة - وفي صياغة سياسة تفاضلية مناسبة.

بالإضافة إلى ذلك، على إسرائيل:

■ الحفاظ على حرية العمل السياسي تجاه اللاعبين الرئيسيين في النظام الدولي، دون الإضرار بالعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة.

■ تعزيز الحوار والتنسيق مع واشنطن حول القضايا الرئيسية المهمة لكلا الجانبين - إيران والصين والتطبيع في الشرق الأوسط والتنمية الإقليمية والقضية الفلسطينية وحقوق الإنسان ومستقبل التدخل الأمريكي في المنطقة.

■ العمل على تعزيز اهتمام الإدارة الأمريكية بمواقف إسرائيل من خلال مواصلة الحوار الخفي، وتجنب إضفاء الطابع الخارجي على الخلافات، والأخذ في الاعتبار مصالح الإدارة: في الوقت نفسه، للتأكيد على احتياجات إسرائيل السياسية والأمنية والاقتصادية وقدرتها على المساهمة في تقدم الأهداف الأمريكية في المنطقة وخارجها.

■ تعزيز قيمتها كأحد حلفاء الولايات المتحدة، لا سيما من خلال تعميق التعاون السيبراني والتكنولوجي.

■ الحفاظ على الدعم الأمريكي من الحزبين (العام والسياسي) في إسرائيل وتوسيع الجهود لتحسين العلاقات مع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة.

■ مواصلة تطوير علاقات اقتصادية مثمرة وأمنة مع الصين (بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس العلاقات معها)، مع مراعاة حساسية الولايات المتحدة لهذه القضية ومطالبها؛ الحفاظ على قنوات الحوار المفتوحة مع موسكو، لا سيما في سياق إيران والساحة الشمالية، وكل هذا بالتنسيق وثيق وشفافية مع واشنطن.

■ تحسين الحوار السياسي مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي وتوسيع التعاون مع بروكسل بشأن المناخ والسيبرانية والحرب على الإرهاب. يأتي ذلك بالتوازي مع الحوار حول

التكنولوجيا العالية الاقتصاد الإسرائيلي في زيادة النمو وتخفيف الضغوط التضخمية. كما أن تدفق رأس المال الأجنبي إلى إسرائيل يقوي الشيقل ويقلل من الواردات إلى إسرائيل. ومع ذلك، فإن المد الاقتصادي في إسرائيل سوف يتأثر بالعمليات العالمية ويتطلب المزيد من الاستثمارات في رأس المال البشري التكنولوجي والبنية التحتية للاتصالات، والتي ستلبي الاحتياجات المحلية المتزايدة. في الولايات المتحدة، تم تخصيص السنة الأولى من ولاية إدارة بايدن لإعادة التنظيم، أولاً وقبل كل شيء لدفع الأجندة الداخلية التي تركز على تطوير البنية التحتية والاقتصاد مع القضاء على وباء كورونا. وتهدف الإدارة إلى استكمال تحركاتها الرئيسية في أسرع وقت ممكن على الساحة المحلية، خشية أن تخسر في انتخابات التجديد النصفي (نوفمبر 2022) الأغلبية الديمقراطية في الكونغرس ومجلس الشيوخ. وفي السياسة الخارجية، تكثف اتجاه «التحول إلى آسيا»، مع تركيز الاهتمام والموارد على التحديات التي تطرحها الصين، مع التركيز على بناء القدرات وتعزيز الشراكات مع الحلفاء في أوروبا وآسيا. كل هذا بالإضافة إلى دفع قضية المناخ إلى الأمام والمواجهة المضبوطة مع روسيا. ستظل المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين أهم عامل تشكيل للنظام الدولي. وتم التخلي عن هذه المنافسة على هيكل النظام والقواعد والمعايير والمحتوى الذي يقوم عليه. وينظر التقرير لها على أنها منافسة متعددة الأبعاد على القيم والأيدولوجيا والتفوق الاقتصادي والتكنولوجي والأمني، وهي تعمل في مراكز احتكاك جيو-استراتيجي بما في ذلك تايوان وبحر الصين الجنوبي والقطب الشمالي.

في العام الماضي، اشتدت المنافسة، بشكل رئيسي على خلفية الضغط المتزايد من حكومة بايدن على الصين لسجلها في مجال حقوق الإنسان، وتايوان، والتجارة الثنائية وجهودها للتأثير السياسي من خلال النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في المجالات الاستراتيجية والمناطق الحساسة. وسيستمر هذا الاتجاه في السنوات القادمة، حيث من المتوقع أن ينضم شركاء الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وأستراليا وكندا واليابان وكوريا الجنوبية، إلى الضغط، وستحاول الصين، من جانبها، الاستمرار في الاستفادة من تعافيتها السريع من أزمة كورونا، ولكن سيتعين عليها أيضاً التعامل مع نقاط الضعف في اقتصادها، بما في ذلك إفلاس عمالقة العقارات الصينية.

في كانون الثاني (يناير) 2021، عادت أزمة المناخ إلى صدارة جدول الأعمال العالمي، حيث أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن أولويات الأمن القومي للولايات المتحدة وعودته إلى اتفاقية باريس التي خرج منها الرئيس ترامب. في نوفمبر، عقد مؤتمر دولي للمناخ في جلاسكو، عرضت فيه دول العالم خططها للتعامل مع الأزمة والتزاماتها بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العقد الحالي، وتم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الهامة. تتمثل المفاتيح الرئيسية للتقدم في درجة تعاون الصين في المسار العالمي بقيادة الولايات المتحدة، على الرغم من التنافس بينها، ومدى المساعدات الاقتصادية للدول النامية لتطوير الاقتصادات الخضراء. في عام 2022، سيعقد مؤتمر دولي آخر في شرم الشيخ وفي عام 2023 في أبو ظبي، ومن المتوقع أن تركز المناقشات التي ستعقد هناك، من بين أمور أخرى، على تداعيات أزمة المناخ على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتواجه أوروبا موجة حادة أخرى من فيروس كورونا، والتي تؤدي إلى تفاقم الانكماش الاقتصادي في القارة وتسليط الضوء على تخفيف التماسك وضعف قيادة الاتحاد الأوروبي. كل هذا سيضع على المحك الحكومة الليبرالية الديمقراطية الجديدة في ألمانيا، والتي حلت محل حكومة أنجيلا ميركل المحافظة. ومن المتوقع أن تستمر أوروبا في العام المقبل في معالجة مشكلة المهاجرين واللاجئين من المناطق المتباعدة بالصراعات السياسية والأزمات الاقتصادية في إفريقيا وآسيا.

وتدرك روسيا الحقة الحالية كفرصة لصياغة قواعد جديدة للعبة في علاقاتها مع الغرب في ضوء الهدوء النسبي في الداخل إلى

الساحة الفلسطينية: الجمود السياسي واندلاع موجات المواجهة في عام 2021، وقع عدد من الأحداث التي أعادت توجيه الأضواء إلى الساحة الفلسطينية، وعبرت عن الابتعاد عن المسار الاستيطاني، وصدمة لنظام الحكم في السلطة الفلسطينية، وعدم الاستقرار، وتزايد عمليات المقاومة.

بعث تنصيب الرئيس الأمريكي جو بايدن على أمل جديد في أوساط قيادة السلطة الفلسطينية التي تدعم الذهاب بالمسار السياسي مع إسرائيل. من جانبها، أزلت نهاية ولاية الرئيس ترامب "صفقة القرن" من جدول الأعمال، ودافعت إدارة بايدن عن المواقف التقليدية التي تدعم حل الدولتين. من بين الخطوط الأساسية للحكومة الإسرائيلية التي تم تشكيلها في مايو 2021، الإبقاء على الوضع الراهن على الساحة الفلسطينية، أي رفض التقدم السياسي، ولكن أيضاً رفض الضم أحادي الجانب، وتنفيذ تحركات التنمية الاقتصادية. كما ونشأت فجوات بين حكومة بايدن والحكومة الإسرائيلية نتيجة لمطالبة الحكومة الإسرائيلية بالامتناع عن اتخاذ خطوات على الأرض من شأنها أن تحبط حل الدولتين - استمرار البناء في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية وعدم رغبة إسرائيل في ذلك، وإعادة فتح القنصلية الأمريكية في فلسطين. لكن خلافاً للتوقعات الفلسطينية، لا تنوي إدارة بايدن، على الأقل في هذه المرحلة، استخدام ثقلها لبدء عملية سياسية.

في أوائل عام 2021، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس إجراء انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني في مايو، بما يتماشى مع مخطط تم الاتفاق عليه مع حماس. جاءت فكرة الانتخابات في محادثات المصالحة بين فتح وحماس، والتي تسارعت بسبب العزلة التي فرضتها عليهما إدارة ترامب و"صفقة القرن" و"اتفاقيات التطبيع".

ويأتي إلغاء الانتخابات في سياق سلسلة من المواجهات في القدس التي دفعت حماس إلى إطلاق صواريخ على القدس، بعد أن وجدت فرصة لكسب موقع ريادي في الساحة الفلسطينية، وأشعل إطلاق النار جولة أخرى من المواجهة بين إسرائيل وحماس، معركة "سيف القدس" في مايو 2021. وتمت المعركة العسكرية في اتجاهين متوازيين، وبينما ركزت إسرائيل على البعد الحركي لتحقيق الإنجازات التكتيكية العسكرية، وإلحاق الضرر بشكل أساسي بالبنية التحتية العسكرية لحماس وتدميرها وطالبت بـ "الهدوء مقابل الهدوء"، ركزت حماس على الوعي الجمعي وسجلت إنجازاً استراتيجياً؛ فقد نصبت نفسها كمدافع عن الأقصى والقدس، وتمكنت من إشعال مدن الداخل والضفة وحتى جنوب لبنان. في الأشهر الستة التي تلت المعركة، تمكنت حماس من استعادة بل وتحسين الوضع في قطاع غزة، فقد تم إدخال السلع، وسمح للعمال بالعمل في إسرائيل (عشرة آلاف عامل / تاجر)، وأعيدت أموال الدعم القطري، بما في ذلك لموظفي حماس، ووضعت خطة لإعادة تأهيل القطاع.

في القدس الشرقية، يتواصل تطور مركز رئيسي للصراع، ومع نهاية العام، بدأت موجة من العمليات، وشملت هذه الهجمات إطلاق نار في البلدة القديمة (قتل فيها إسرائيليون)، وهجوم إطلاق نار على سيارة بالقرب من مستوطنة (قتل فيها إسرائيليون)، وعمليات دهس على حاجز جبارة، وخمس عمليات طعن في القدس، وفي الوقت نفسه، تصاعدت حوادث رشق الحجارة وإلقاء الزجاجات الحارقة على مركبات المستوطنين التي تسير على طرق الضفة الغربية.

السلطة الفلسطينية ضعيفة لكنها باقية

إلى جانب تعزيز حماس لقوتها، تفاقمت أزمة السلطة الفلسطينية وقدرتها على العمل، وتلا إلغاء الانتخابات وعمليات مقتل الناشط الحقوقي نزار بنات في حزيران / يونيو، موجة من التظاهرات في مناطق السلطة الفلسطينية قمعت بشدة من قبل قوات الأمن الفلسطينية. ومن الواضح أن الجمهور الفلسطيني، وخاصة الشباب، سئم من الفساد والمسار السياسي للسلطة. وتدرك حماس وقوى أخرى ضعف السلطة الفلسطينية وتعمل على السيطرة على الشارع الفلسطيني. في ضوء ذلك، أطلقت آليات السلطة الفلسطينية عملية

منظمات غير حكومية: استمر هذا العام في الاتجاه النزولي لأنشطة تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة وحلفائهما، والذي تم تشخيصه منذ الهزيمة العسكرية للدولة الإسلامية عام 2019. الحدث الأبرز المتوقع أن يؤثر على تطور الإرهاب في السنوات القادمة سيكون الانسحاب العسكري الأمريكي من أفغانستان، وستكون أفغانستان مرة أخرى قاعدة تدريب لتصدير الإرهاب من أراضيها إلى دول المنطقة والغرب، أو أن طالبان قد تعلمت الدروس من الضربة الشديدة التي وجهتها لها من قبل الولايات المتحدة في أواخر عام 2001، وسوف تتمتع عن السماح بمثل هذا النشاط.

مطلوب من إسرائيل أن تراقب عن كثب التطورات واحتمال حدوث تطورات سلبية على الساحة الأفغانية وأنشطة داعش وشركائها في هذه المنطقة وفي المناطق الأخرى التي يعمل فيها تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة وشركاؤها، مع التركيز على أفريقيا. وفي هذا السياق، من المناسب أن تستمر إسرائيل في الاستفادة من قدراتها في مجال الاستخبارات ومكافحة الإرهاب للبنية التحتية وتنظيمات الجهاد العالمي من أجل تعميق علاقاتها مع دول المنطقة والعالم.

توصيات

لا يزال الشرق الأوسط يتسم بعدم استقرار الأنظمة، هذا على خلفية المشاكل الأساسية (الاقتصاد، التركيبة السكانية) التي تتكامل مع جمهور الشباب العاطل عن العمل والإحباط، والمضطهدون في ظل استبدال الأجهزة الأمنية واستمرار مواجهة دول المنطقة لظاهرة الجهاد والتطرف العالمي، وتقدم إيران في البرنامج النووي ونشاطها الإقليمي، والشعور بالأمن الذي يقوض الوجود الأمريكي في المنطقة.

كل هذا، إلى جانب الصراع المألوف في الإقليم (الشيعة والسنة على سبيل المثال)، أحدث تغييراً في خصائص الخطاب وسلوك الدول والفاعلين الإقليميين. ويمكن تقدير أن عام 2022 قد يكون عام إنشاء التغيير الواضح في الديناميكيات الإقليمية، حتى لو كان التساقت الأساسي بين المعسكرات المختلفة قائماً، فإن التغييرات في الساحة العالمية، بقيادة رئاسة بايدن، جنباً إلى جنب مع المخاطر في الداخل، تملئ أجندة مختلفة عن ذي قبل. في الوقت نفسه، يلزم الحذر ووقت إضافي من أجل فهم أفضل إلى أين تتجه المنطقة ودراسة إلى أي مدى ستؤثر التطورات غير المتوقعة على اتجاه التغيير الذي يظهر في المنطقة.

إن المشاكل الأساسية وكذلك التغييرات في البنية الإقليمية توفر لإسرائيل فرصة بل وحاجة متزايدة لتعميق مشاركتها الإقليمية وتقوية نفوذها بغرض تعزيز أمنها. هذا مع الاستفادة من مزاياها النسبية في العلوم والتكنولوجيا بالإضافة إلى الاستفادة من صورتها الاستباقية ومكانتها في الولايات المتحدة. في هذا السياق، يجب على إسرائيل الاستفادة من الديناميكيات والانفتاح الإقليمي الذي برز في العام الماضي، من أجل توسيع العلاقات التي تطورت في إطار «اتفاقيات التطبيع» والعمل على خلق روابط إضافية. ومن الأهمية بمكان تركيز الحوار مع هذه الدول، بالإضافة إلى تعزيز الروابط الاقتصادية، وكذلك تعزيز التعاون في القضايا التي هي في صميم جدول الأعمال العالمي، مع التركيز على المياه والبيئة والطاقة. ويجب تعزيز التعاون في الأطر الإقليمية على أساس «اتفاقيات التطبيع» وما بعدها، على سبيل المثال في منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF) والاتحاد من أجل المتوسط (UFM)، حيث لم تستثمر إسرائيل موارد في السنوات الأخيرة على الرغم من الانخراط في جوانب من الأجندة العالمية.

من المهم أن تستمر إسرائيل وأصدقائها في المنطقة في إجراء حوار أمني في السياق الإيراني، لكن دون جعل هذه العلاقة مشروطة بمجالات أخرى من التعاون والحوار. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاستمرار الاتجاه الإيجابي الذي ظهر عام 2021 في العلاقات بين إسرائيل ومصر والأردن. وقد تسمح الظروف المتغيرة والأولويات الإيجابية لمشروع القانون للأطراف بتشجيع الشركات التي واجهت صعوبة في التقدم في السابق. ومن وجهة النظر الفلسطينية، يجب السعي إلى تفاهم مع مصر والأردن بشأن تقويض حماس وتقوية السلطة الفلسطينية.

يستلزم، من وجهة نظرهم، التحضير لجهد دبلوماسي إقليمي لتخفيف التوترات المتمحورة حول الحوار مع إيران، على الرغم من أن أسباب العداء بين الطرفين لا تزال كما هي. كما أن المخاوف من تقوية إيران من ناحية ووصولها إلى العتبة النووية - مع أو بدون اتفاق - وانسحاب الولايات المتحدة من المنطقة من ناحية أخرى قد يسرع من دراسة السعودية للخيار النووي. والارتفاع المستمر في أسعار النفط سيجعل من الممكن في عام 2022 تخفيف العبء الاقتصادي عن كاهل المواطنين وتقديم المساعدات الخارجية.

ويستمر اتجاه التطبيع بين الإمارات العربية المتحدة والبحرين وإسرائيل إلى ما وراء المجال الاقتصادي التجاري، لكن لا تزال هناك قضايا خلافية، بما في ذلك القضية الفلسطينية والعلاقات مع إيران. وتتواصل المملكة العربية السعودية، الأكثر حساسية تجاه إضفاء الطابع الخارجي السياسي على علاقاتها مع إسرائيل، وتكييف الجمهور مع إمكانية زيادة الانفتاح على إسرائيل.

في العام المقبل، من المتوقع أن يستمر التحسن في مكانة ولي العهد محمد بن سلمان في العالم، على الرغم من أن حكومته لا تزال لديها معارضة داخلية. وسيطرته على جميع الأجهزة الأمنية ستساعده على قمع المقاومة وربما حتى الحكم قبل وفاة والده. ومن المتوقع أن يكون أكثر براغماتية في مسألة العلاقات مع إسرائيل والمساعدات السعودية للفلسطينيين.

العراق: كان أهم تطور في العراق عام 2021 هو مفاجأة الانتخابات البرلمانية: هزيمة المرشحين المواليين لإيران (الذين فقدوا نحو ثلثي قوتهم). ورفضت المجموعات الموالية لإيران قبول هزيمتها، ما أدى إلى تفاقم الأزمة الداخلية بينها وبين الحكومة في بغداد، وتجلت مظاهر ذلك في اشتباكات عنيفة بين أنصار المجموعات الموالية لإيران وقوات الأمن ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء العراقي مصطفى كاظمي، الذي يعمل منذ توليه منصبه على وقف أنشطة هذه المجموعات.

نتيجة لذلك، تبدو محاولة النظام الإيراني كبح جماح المجموعات العاملة تحت رعايته والتدخل في الاتصالات لتشكيل التحالف الجديد واضحة. في الواقع السياسي في العراق، بعد عامين من اندلاع موجة الاحتجاجات ضد التدخل الإيراني، فإن قدرة إيران على إملاء التحركات في بغداد مشكوك فيها ويتم اختبارها. من جهتها، لا تسعى الإدارة الأميركية إلى الانخراط في تشكيل الواقع في العراق، بل إلى فك الارتباط المباشر، وينضم هذا التقييم إلى الانطباع السلبي الناجم عن الانسحاب الأمريكي السريع من أفغانستان.

تركيا: كانت التطورات الرئيسية في تركيا عام 2021 بشكل أساسي على الساحة المحلية، وعلى وجه الخصوص انخفاض قيمة الليرة التركية بنحو النصف، مما أدى إلى زيادة التضخم. وتجلت معارضة الحكومة لرفع أسعار الفائدة مع تفاقم المشاكل الاقتصادية، في تراجع الدعم للرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية، والتشكيك في قدرته وتلك الكتلة على الفوز في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة. بينما اتسم عام 2020 بسياسة خارجية حازمة من جانب أنقرة، في عام 2021 كانت هناك جهود لتحسين العلاقات مع عدد من دول المنطقة بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وإسرائيل. يمكن أيضاً فهم رغبة تركيا في تطبيع علاقاتها مع دول المنطقة على خلفية محاولة الانفصال عن عزلتها وإضعاف المحور المضاد الذي نما أمامها رد على سياساتها الاستفزازية، وكذلك الحاجة المتزايدة للاستثمار الأجنبي بسبب تدهور الوضع الاقتصادي.

وعلى صعيد العلاقات الإسرائيلية التركية، يتواصل اتجاه أنقرة لتحسين العلاقات إلى جانب دعمها المطلق للمواقف الفلسطينية. والعنصر الأكثر إشكالية بالنسبة لإسرائيل هو الدعم التركي لحركة حماس وإمكانية قيام الحركة بأنشطة لوجستية - عسكرية في تركيا. على الرغم من أنه من المشكوك فيه ما إذا كانت الحكومة الإسرائيلية في تشكيلتها الحالية يمكن أن تعزز في السياق الفلسطيني مبادرة ستكون كافية في نظر الأتراك، فإن العودة إلى المفاوضات مع الفلسطينيين، إن وجدت، يمكن أن تساعد في توجيه العلاقات الإسرائيلية التركية إلى قنوات أكثر إيجابية.



لإعادة الحكم، لكن هذا يتطلب جهوداً دؤوبة وطويلة الأمد، وليس من الواضح ما إذا كانت السلطة الفلسطينية مصممة على ذلك.

الرئيس عباس يدرك ضعف السلطة ويكثف حملته السياسية المضادة ضد إسرائيل متهماً إياها بارتكاب جرائم حرب، كما يلح على أن منظمة التحرير الفلسطينية ستسحب من اتفاقيات أوسلو وتتوقف عن الاعتراف بدولة إسرائيل ضمن حدود عام 1967، ويرفض أي مبادرة لإدماج السلطة الفلسطينية في المشاريع الاقتصادية والتكنولوجية والطاقة، في رأيه، الغرض من المبادرات وخاصة تلك التي هي نتاج الاتفاقات التطبيع التي يعارض الفلسطينيون بشدة، تكريس مفهوم "السلام الاقتصادي" بدون أفق سياسي، مما يساعد على إدامة الاحتلال.

على الرغم من وضعها المحفوف بالمخاطر، فإن السلطة الفلسطينية لا تنهار، فهناك العديد من المستفيدين منها يتمتعون بثمارها وملتزمون بوجودها. والاستقرار النسبي في الضفة سببه التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية وجيش الاحتلال الإسرائيلي والحملة المستمرة لتفكيك البنية التحتية للمقاومة ("جز العشب"). بينما تستمر السلطة في التآكل، وتضرر وضعها كشريك مستقبلي للتسوية، وقدرتها على تنفيذ الاتفاقات والتفاهات والحفاظ على الهدوء الأمني أمر مشكوك فيه.

تركيز إسرائيل على قطاع غزة

في أعقاب معركة مايو، وتغيير الحكومة في إسرائيل، واستكمال العائق الأمني حول قطاع غزة، كشف وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد عن خطته «الاقتصاد مقابل الأمن»، وبالتالي أشار إلى استعداد إسرائيل للمضي قدماً في التسوية في قطاع غزة. رغم أن الحكومة صرحت بأن إعادة إعمار غزة ستكون مشروطة بوقف حماس لتطوير الصواريخ وحل قضية الأسرى والمفقودين من جنودها، فمن الواضح أن القيادة الإسرائيلية تدرك أنها تكبل يديها بطريقة تضر بمصالحها. ومصر من جانبها ترى تحقيق وقف إطلاق نار لمدة خمس سنوات بين حماس وإسرائيل ودمج الشركات المصرية في مشاريع إعادة تأهيل قطاع مهم لصورتها أمام الإدارة الأمريكية ولاقتصادها.

يبدو أن السياسة الإسرائيلية الحالية هي العودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل معركة مايو، حيث كانت حماس أقوى وأكثر هيمنة، ولا تمتلك إسرائيل أدوات لمنع تطوير قدراتها العسكرية. علاوة على ذلك، منذ العملية، نفذت حماس استراتيجية مقاومة مزدوجة - التهديد في قطاع غزة إلى جانب تطوير البنية التحتية العسكرية وتشجيع العمليات في القدس والضفة وجنوب لبنان.

أزمة اقتصادية عميقة

داخل السلطة الفلسطينية، هناك انتعاش تدريجي من الأزمة الاقتصادية التي سببها وباء كورونا، لكن الحكومة الفلسطينية تعاني من عجز حاد نتيجة انخفاض إجمالي المساهمات الخارجية وانخفاض قيمة الدولار مقابل الشيقل، مما أدى إلى مزيد من اعتماد الفلسطينيين على التحويلات الضريبية من إسرائيل. قد تتحسن قوة الشيقل مع ارتفاع تكلفة المعيشة في فلسطين، حيث أن إصلاحات الاستيراد الأخيرة تزيد من القوة الشرائية للشيقل وتسمح باستيراد البضائع من الخارج بسعر مخفض. وهناك زيادة كبيرة في عدد السكان العاملين في إسرائيل، لكن الأجر المقابل الذي يبلغ حوالي 21 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية غير خاضع للضريبة تقريباً.

لم ينتعش اقتصاد قطاع غزة بعد وباء كورونا، كما أن الناتج المحلي الإجمالي أقل من مستواه عشية الأزمة، وجهود إعادة إعمار القطاع التي يبذلها المجتمع الدولي بقيادة مصر في مراحل متقدمة، لكن الاقتصاد نفسه ضعيف، مع انخفاض القيمة المضافة ونقص رأس المال بعد سنوات من قلة الاستثمار. كما أن الصناعات التحويلية في قطاع غزة قليلة، لذا فإن إصدار تصريح لتوسيع الصادرات من غزة إلى إسرائيل أو دول أخرى لا يُتوقع أن يؤدي إلى صادرات كبيرة. وسمحت إسرائيل مؤخراً لعمال غزة، تحت غطاء التجار، بالعمل في إسرائيل، وزادت لاحقاً عدد تصاريح الدخول من سبعة

ممثلي السلطة الفلسطينية حول توسيع نطاق الاتفاقات حول مجموعة واسعة من القضايا، من الصغيرة إلى الكبيرة، وتنفيذها الفوري في هذا المجال؛ الاعتراف بالسلطة الفلسطينية كشريك شرعي وتفضيلها على التيار القومي الإسلامي غير السلمي. وتعزيز مكانة جهات إنفاذ القانون والنظام التابعة للسلطة في المنطقتين «ب» و «ج»؛ إنشاء منصة مخصصة للسلطة في ميناء أسدود مع سكة حديدية للمعابر في ترقوميا وإيرز، والإذن بوضع ضباط جمارك فلسطينيين في الموانئ ومعبر اللنبي للبضائع الفلسطينية، وتمديد أوقات التشغيل ونطاق نقل البضائع في معبر اللنبي، وتعزيز مشاريع الطاقة الخضراء والبيئة والمياه والمناخ؛ المساعدة في حشد الدعم الدولي للسلطة؛ الاستعداد لإعادة النظر في بعض أقسام بروتوكول باريس؛ إجراءات حاسمة لمنع العنف بين المستوطنين والفلسطينيين.

إن بداية تطبيق إجراءات الفصل أفضل بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، لكنها ممكنة أيضاً بشكل مستقل. في هذا السياق: تجنب البناء خارج الكتل وخاصة في المناطق التي تمنع الفصل، ورفع مكانة الفلسطينيين عند المعابر (بما في ذلك اللنبي)، تصاريح بناء البنية التحتية الاقتصادية للفلسطينيين في المنطقة ج؛ تبييض المباني الفلسطينية التي تنزلق إلى المنطقة ج وتغيير وضعها إلى ب (بحيث يكون 99 في المائة من السكان الفلسطينيين تحت مسؤولية السلطة الفلسطينية)؛ إعادة تأهيل العائق الأمني واستكمال لسد الثغرات.

ترك «مفاتيح» الأمن في أيدي جيش الاحتلال الإسرائيلي واستمرار حرية العمل في جميع مناطق الضفة من خط الأردن إلى الغرب، كحملة مستمرة لإحباط العمليات وتفكيك البنية التحتية للمقاومة، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية. قيام قوات الأمن التابعة للسلطة، بالعمل بحزم على تفكيك البنية التحتية للمقاومة وإحباط العمليات، يمكن إسرائيل من تقليص نشاطها على الأرض.

حشد دعم دول الخليج ومصر والأردن لتقديم ضمانات للسلطة الفلسطينية لاستعادتها للتعاون الإيجابي والمساعدة في بناء البنية التحتية لدولة فلسطينية مستقلة، والشروع في مشاريع إقليمية في مجالات الطاقة الخضراء والمياه والتكنولوجيا والمناخ المشترك مع إسرائيل ومصر والأردن ودول الخليج.

ولا بد من اهتمام فريد بقضية القدس، فهي نقطة الاحتكاك والتقاء جميع مكونات الصراع - القومية والدينية والتاريخية والعاطفية والرمزية والأمنية والمدنية. من المهم مواصلة مشروع تطوير القدس الشرقية، بما في ذلك تحسين البنية التحتية، وزيادة عدد الفصول الدراسية ورياض الأطفال، وتحديد أماكن عمل لسكان القدس الشرقية. يجب تأجيل البناء في E-E و عطروت، وفي نفس الوقت يجب معارضة إشغال القنصلية الأمريكية في القدس الغربية؛ في المسجد الأقصى، يجب الحفاظ على الوضع الراهن وتعزيز مكانة الأردن كعامل مقيد. من المستحسن النظر في تشكيل لجنة استشارية عربية إسلامية بقيادة الأردن. في الشيخ جراح وسلوان، يجب البحث عن حلول تسمح للسكان الفلسطينيين بالبقاء في منازلهم.

الآلاف إلى عشرة آلاف، ويعمل معظمهم في إسرائيل بشكل غير رسمي. من وجهة نظر المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، تعتبر تصاريح الدخول إلى إسرائيل وسيلة لاستقرار الوضع الأمني بين إسرائيل وقطاع غزة، لكن هذا ليس له سوى تأثير ضئيل على اقتصاد قطاع غزة. على الرغم من جاذبية العمالة في إسرائيل من حيث مستويات الأجور، إلا أن هذا ليس واقعاً ثانوياً بل تأثيراً هامشياً على معدل البطالة والتوظيف بسبب حجم القوى العاملة في غزة.

ملخص وتوصيات

إن مشكلة إسرائيل الاستراتيجية تتعد عن الحل السياسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما أن سياسة الحكومة الحالية، مثل سابقتها، تسعى إلى «كسب الوقت» وتأجيل القرارات الاستراتيجية في الشأن الفلسطيني. وهذا يعني انزلاقاً بطيئاً وغير محسوس تقريباً إلى واقع دولة واحدة، على الرغم من الفهم السائد بين الجمهور وبين معظم العوامل السياسية أن هذا الواقع يهدد الفكرة الصهيونية والهدف الشامل لدولة يهودية آمنة. ويعتقد أن على إسرائيل الآن اتخاذ خطوات للانفصال عن الفلسطينيين، من أجل منع واقع دولة واحدة ثنائية القومية.

العوامل الرئيسية التي تقود واقع الدولة الواحدة هي: غياب الأفق السياسي. الاتفاقات المنفصلة مع حماس، وإضعاف السلطة كشريك في تسوية مستقبلية. البناء في المستوطنات خارج الكتل الاستيطانية، ما يعني خلق ظروف في المنطقة تجعل من الصعب فصل السكان؛ زيادة كبيرة في تصاريح العمل في إسرائيل للعمال الفلسطينيين، وتوظيفهم المباشر من قبل أرباب العمل الإسرائيليين واندماجهم في الاقتصاد الإسرائيلي؛ ربط وتدعيم شبكات المياه والكهرباء والاتصالات والنقل بما يزيد من الترابط، ومنع العبور المفتوح والمتدفق بين السلطة الفلسطينية والأردن، وتصور كامل المنطقة الواقعة غربي الأردن على أنها منطقة أمنية موحدة تسيطر عليها إسرائيل.

إن منطلق السياسة الإسرائيلية في الساحة الفلسطينية هو التعامل مع كيانين فلسطينيين متميزين ومتنافسين: يتعين على إسرائيل والجيش الإسرائيلي تحسين استعدادهما لعملية عسكرية لتفكيك القدرات العسكرية لحماس والعودة إلى حالة إدارة الصراع، لأن هذا هو المكان الذي تتجه فيه الخيارات، وربط إمدادات الغاز وتحلية مياه البحر والصرف الصحي البنية التحتية وإنشاء مراكز التوظيف بمصر، وتقليص الدور القطري.

وأمام السلطة الفلسطينية - محاولة لتقويتها من أجل الحفاظ على الاستقرار في الضفة وكجزء من مخطط استراتيجي لوقف الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة والحفاظ على النظام المنظم. للقيام بذلك، يجب على إسرائيل أن تتصرف على أربعة مستويات:

ترتيبات انتقالية لمدة ثلاث إلى خمس سنوات، أو اتفاقيات (بدون اتفاقيات مكتوبة) للتعاون مع السلطة الفلسطينية. الغرض: خطوة متدرجة ومتطورة لتحسين الواقع الأمني والاقتصادي والمدني وقدرة الحكم لدى السلطة الفلسطينية، وإجراء حوار مستمر مع

تقرير

جمعية خيرية تتهم اشتية بالسيطرة عليها ومخالفة القانون خلال وجوده وزيراً للداخلية

الحدث الاقتصادي

اتهم مجلس إدارة جمعية المشروع الإنشائي العربي، رئيس الحكومة محمد اشتية، ومن خلال وجوده في وزارة الداخلية التي تركها مؤخراً، بانتهاك القانون الفلسطيني، ومحاولة الاستيلاء على مؤسسة جديدة من مؤسسات المجتمع المدني، ومن بينها المشروع الإنشائي العربي.

وجاء في البيان الذي وصل الحدث نسخة منه أن وزارة الداخلية - خلال تولي اشتية مسؤوليتها - امتنعت عن تزويد مجلس إدارة المشروع المنتخب بتاريخ 6 تشرين ثاني 2021 بكتاب اعتماد تواريخ مجلس الإدارة الجديد الموجه للبنوك مما أدى إلى عدم القدرة على تغذية مزارع الأبقار والأسماك ودفع رواتب الموظفين، والذي تسبب بخسائر فادحة تكبدتها الجمعية، وأصبح وضع الثروة الحيوانية في المشروع في خطر كبير. وأضاف البيان: "بناء على ذلك قدم 3 أعضاء من الهيئة الإدارية استقالتهم بتاريخ 25 تشرين ثاني 2021 احتجاجاً على هذا الحكم المجحف، وتم قبول استقالتهم بتاريخ 29 تشرين ثاني 2021 وتشكيل هيئة إدارية مؤقتة من باقي أعضاء الهيئة الإدارية وجرى إبلاغ وزارة الداخلية بالاستقالة وبتشكيل اللجنة المؤقتة وتحديد تاريخ 28 كانون أول 2021 موعداً لانتخاب هيئة إدارية جديدة".

وبحسب البيان، قامت وزارة الداخلية بوضع اشتراطات وتقييدات على اللجنة المؤقتة والتدخل بطلب فتح باب العضوية للهيئة العامة وإجراء تعديلات على النظام الداخلي للمشروع كشرط لاعتماد تواريخ مجلس الإدارة لدى البنوك، خلافاً لأحكام قانون الجمعيات الذي يمنع التدخل والسيطرة على الجمعية ويمنع سياسة الاستحواذ والتأثير على أعضاء الهيئة العامة وأعضاء الهيئة الإدارية والتي منحت لهم الحصانة من أي تدخل وفق أحكام قانون الجمعيات رقم 1 لسنة 2000 حيث لا يجوز للجنة أو لأي جهة التدخل بأعمالها أو محاولة التأثير على قراراتها بما يشمل أي تأثير أو تدخل سياسي أو حكومي أو من القطاع الخاص في غير محله.

وأشار البيان إلى أنه في لقاء مع وكيل الوزارة تم توجيه تهديد غير مباشر للهيئة الإدارية أنه إذا ما قبلت الهيئة الإدارية شروط وزارة الداخلية بأنها سوف تحيل تقرير ديوان الرقابة لهيئة مكافحة الفساد، وكان رد مجلس الإدارة المؤقت أن مساعلة كل من يثبت تورطه بتجاوزات من الهيئات السابقة هو مطلب من مطالب الهيئة الإدارية المنتخبة والتي هي حريصة على أن تتم المساعلة والمحاسبة لكل من له يد في أي معاملة فساد.

وكشف البيان عن تدخل أعضاء من وزارة الداخلية في تنسيب أعضاء جدد للجمعية، من خلال حث موظفين حكوميين على تعبئة طلبات لمواطنين معروفين لديهم وموظفين في وزارة الزراعة تربطهم مصالح مع المشروع سواء بمشاريع زراعية أو استئجار أراض من المشروع، وتنسيبهم لعضوية المشروع، وهو أمر مخالف للقانون.

وقال البيان إنه على الرغم من أن تدخلات وزارة الداخلية مخالفة للقانون، إلا أن الهيئة المؤقتة، وبإيعاز من الهيئة العامة تجاوبت

معها من أجل إنهاء الأزمة، وقامت بعقد اجتماع غير عادي بناء على دعوة من قبل أكثر من ثلث أعضاء الهيئة العامة وفق أحكام القانون، بتاريخ 18 كانون أول 2021 وجرى تعديل النظام الداخلي بما يتوافق ومطالب وزارة الداخلية وبقبول عضوية (30) عضواً جديداً في الهيئة العامة وفق معايير تختص بعمل المشروع تم تحديدها من قبل الهيئة العامة في المشروع. وتم وضع اشتراط أساسي بأن لا يقبل أي عضو قد يكون عنده تضارب مصالح مع الجمعية مثل عضوية مؤسسات تستأجر أراض أو لديها مشاريع بالجمعية.

وتابع البيان: "مع أن الهيئة العامة تجاوبت مع كل طلبات وزارة الداخلية وشروطها، إلا أنها تفاجأت بقرار من وزير الداخلية السابق، الدكتور محمد اشتية بحل اللجنة المؤقتة وتشكيل لجنة مؤقتة جديدة، وذلك قبل يوم من عقد انتخابات الهيئة الإدارية (التي تم دعوة وزارة الداخلية ووزارة الزراعة لحضورها) وقبل انتهاء مدة اللجنة المؤقتة بموجب القانون وهي شهر، بما يشكل مخالفة جسيمة لقانون الجمعيات".

وتضمن قرار التعيين وجود ثلاثة أشخاص ضمن اللجنة المؤقتة وهم ليسوا أعضاء في الهيئة العامة للمشروع الإنشائي العربي، وبذلك يكون القرار بتعيين الأشخاص المذكورين في اللجنة المؤقتة مخالف للمادة (22) من قانون الجمعيات التي تنص على وجوب تعيين اللجنة المؤقتة من أعضاء الهيئة العامة للجمعية، وفق البيان.

بحسب البيان، تضمن الكتاب المذكور جدول أعمال اللجنة المؤقتة والذي تضمن في البند الثالث منه ثلاث نقاط وهي: (أ) حصر العضوية الفعلية حسب النظام الداخلي، (ب) وضع معايير ومواصفات للأعضاء المزمع قبول عضويتهم، (ج) دراسة الطلبات للمتقدمين لاختيار الأسماء واعتمادها، مما يعتبر خرقاً وتجاوزاً للصلاحيات الممنوحة للجنة المؤقتة وفق نص المادة 22 من قانون الجمعيات التي حصرت اختصاص ومهام اللجنة المؤقتة في حال قانونيتها بتسيير شؤون الجمعية مؤقتاً وإجراء الانتخابات فقط.

وشدد البيان على أن تعيين الأشخاص الثلاثة إضافة إلى مخالفته لقانون الجمعيات قد انطوى على تضارب مصالح خطير يمثل جريمة فساد وفق قانون مكافحة الفساد، حيث يعتبر اثنان من الأعضاء موظفين في وزارة الزراعة والتي تعتبر وزارة الاختصاص التي يتبع لها جمعية المشروع الإنشائي والتي تضطلع بدور رقابي على عمل جمعية المشروع. إضافة إلى ذلك فإن كلا موظفي وزارة الزراعة هم أعضاء في مجلس إدارة جمعية بيت المهندس الفلسطيني وهي جمعية متعاقدة مع جمعية المشروع الإنشائي العربي على تنفيذ مشاريع مشتركة، وما زالت هذه العلاقة التعاقدية مستمرة لغاية صدور قرار وزير الداخلية وتعيينهم في اللجنة المؤقتة للمشروع، فضلاً عن وجود نزاع تعاقدية ومالي ما بين جمعية بيت المهندس وجمعية المشروع الإنشائي ترتب عليها ديون للمشروع الإنشائي متركمة منذ عدة سنوات، أما عضو الهيئة المؤقتة الخارجي الثالث فهو يحمل منصب مدير مجلس إدارة المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والزراعية والاجتماعية والتي تربط المركز والمشروع الإنشائي

علاقات تعاقدية وتمويلية لبعض المشاريع في المشروع، وبذلك يكون قرار وزير الداخلية بتنسيب الأعضاء الثلاثة منافياً لمبادئ النزاهة والحيادية، حيث أن وجودهم في موضع قرار بالجمعية يثير التساؤل حول "موضوعية واستقلالية قراراتهم"، إذ أن هناك مصالح شخصية لهم قد تتعارض مع مصلحة الجمعية، مما سيؤثر على أدائهم في التكليف الوزاري بالمنوط بهم، ويمكن أن يؤدي إلى معاملة تفضيلية لجمعية بيت المهندس والمركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية، بما يمس بثقتنا وثقة المواطنين بحياديتهم.

وأوضح البيان أنه في 28 كانون أول 2021 وضمن المدة القانونية المتاحة للجنة المؤقتة الشرعية والمنتخبة من الهيئة العامة للمشروع، جرى اجتماع هيئة عامة للمشروع مع الأعضاء الجدد وانتخاب مجلس إدارة جديد، استناداً إلى قرار الهيئة العامة، وقدم المجلس المنتخب أوراق الاجتماع كافة لمكتب الداخلية في أريحا حسب الأصول، وتضمن الملف المقدم إجراءات العملية الانتخابية، أسماء الفائزين، ومحضر اجتماع توزيع المناصب حسب الأصول، ورفضت وزارة الداخلية التعاطي مع مجلس الإدارة الجديد مما دعا مجلس الإدارة إلى رفع قضية أمام المحكمة ومن المتوقع أن تقوم المحكمة بإبطال الهيئة الإدارية المعينة وكل قراراتها لأن القرار الوزاري يعتبر مخالفة جسيمة للقانون إلا إذا صدق ما ذكره أحد أعضاء الهيئة الوزارية المؤقتة أمام اجتماع عام "نحن خلفنا الوزارة، وأنتم خلفكم القانون... خليفنا نشوف مين بكسب".

وبحسب البيان، رفضت اللجنة الوزارية المؤقتة غير الشرعية قبول قرار الهيئة العامة للأعضاء الجدد الذين تم اعتمادهم في الاجتماع غير العادي بتاريخ ١٨ كانون أول ٢٠٢١ والذي تمت الدعوة إليه من قبل أكثر من ثلث أعضاء الهيئة العامة والذين أصبحوا أعضاء في الهيئة العامة من تاريخه حسب القانون وبذلك تكون محاولة الهيئة الحكومية المؤقتة الطعن في قرار الهيئة العامة وانتقاء أعضاء من الهيئة العامة على مزاجها غير قانوني ويعتبر تعدي على المؤسسة وعلى كرامة الهيئة وأعضائها.

وقال البيان: "قامت اللجنة المعينة غير الشرعية بتنسيب أعضاء للهيئة العامة بشكل غير قانوني، لأنه أولاً لم يتم التصريح عن معايير للتنسيب وموافقة الهيئة العامة عليها، وثانياً لم يتم عرضها وتبنيها من قبل الهيئة العامة حسب النظام الداخلي للجمعية وقانون الجمعيات حيث يتم تنسيب الأعضاء الجدد بقرار من الهيئة العامة فقط، وهذا يشكل خرقاً آخر للقانون".

وفق البيان، فإن عدم حيادية ونزاهة اللجنة المعينة كانت واضحة عندما قامت بتنسيب أعضاء للهيئة العامة، فعلى سبيل المثال قام عضوان من الهيئة المعينة الذين لديهم تضارب مصالح بتنسيب أنفسهم للهيئة العامة، أما العضو الثالث فقد قام بتنسيب ما يقارب ربع الأعضاء الجدد من المؤسسة التي يرأس إدارتها، وفي ذات الوقت، استتنت أعضاء تم اختيارهم بشكل قانوني من قبل الهيئة العامة للمشروع تم تنسيبهم بناء على معايير تم وضعها من قبل الهيئة العامة، مما يشكك في أسباب الانتقاء ودوافع المنتقين.

MENA
Investment



نيسان قشقاى
الجديدة كلياً
Mild-Hybrid



Nissan PS



Nissan Palestine



www.nissan.ps



02-2410902



تفضلوا بزيارة معارضنا
رام الله - البالوع | نابلس - شارع فيصل | بيت لحم - بيت ساحور

أزمة جامعة بيرزيت: الشيطان والتفاصيل

بقلم: عبد الرحيم الشيخ

قد تكون الكتابة حول أزمة متدرجة لا تزال قيد الحل مغامرة، وبخاصة حين تلزمك أخلاقيات "المسؤولية الوطنية"، التي تحمل وزرها جرأً موقعيتك في فلسطين المحتلة، بما يشبه الصمت. وقد تتحوّل المغامرة إلى مخاطرة حين تلزمك أخلاقيات "المسؤولية المهنية"، التي تحمل وزرها جرأً موقعيتك في جامعة بيرزيت، بما يشبه الكلام. وقد تتحوّل المخاطرة إلى مقامرة حين تلزمك أخلاقيات "المسؤولية الثقافية" التي تحمل وزرها جرأً موقعيتك كفاعل في قضايا الشأن العام بنفث ما في فمك من ماء ورمل وزجاج مسحوق في وجه الشيطان الذي يعبث بالتفاصيل. ولذا، فقد يكون الحل الأمثل في إرجاء "التفاصيل" والذهاب مباشرة إلى "الشيطان" لمحاورته وجاهاً، على شهوة من الوجاهية والمواجهة، في الجامعة وفي عموم فلسطين. فالمواجهة في جامعة بيرزيت، رغم كثرة عناوينها التي وصل الحوار في معظمها إلى نهاية سعيدة، تكاد تنحصر، الآن، في موقف أطر الجامعة ومرجعياتها السياسية والتنظيمية وغيرها، من مسألتين، هما: الانتخابات الطلابية، والاعتقال السياسي. صحيح أن التعبير المتداول يجعل من "الشيطان" كائناً مجهرياً "يكمن في التفاصيل"، ولكن هذا الكائن، المجازي في البلاغة، الواقعي في السياسة، ينتج التفاصيل، ويهندس فضاءاتها، ويحتكر مواقيتها، ويستحدث لغة الخطاب حولها، ويملي منطق الغلبة في الانتهاء منها أو الإبقاء عليها في لعبة ملء الدنيا وشغل الناس. في جامعة بيرزيت، وفي فلسطين، وفي العالم... نعم، علم اليقين، أن الشيطان، وقد امتلك هذه القدرات كلها، صار سلطة عليا تسيطر على نصوص حياتنا التي ملأها بالتفاصيل. والسلطة، في تاريخ الفكر، هي علاقة إنتاجية بين طرفين يملي الأقوى فيها على الأضعف، عبر آليات الإكراه وسياساته المتعددة، سلوكاً ما، أو يمنعه، أو يفرض الشروط على كيفية القيام به. وعلى ذلك، فالشيطان المقصود هنا، ليس شيطان المخيال الديني-شبحي الحضور المعروف بمكره واستعصائه على التعيين، بل هو الطرف الأقوى في معادلة السلطة، إنه شيطان المخيال السياسي-كلي الحضور المعروف بصلفه وسفوره في التعيين. كما أنه ليس مقصوداً، بأي شكل من الأشكال، شيطنة أحد، رغم أن الفلسطينيين، كما وصف محمود درويش مرّة أعداءنا (وشياطيننا المفضلين)، ليسوا شعباً من الملائكة، كما قد يصفون أنفسهم، وليسوا شعباً من الشياطين، كما قد يصفهم غيرهم، بل هم شعب خليط من الملائكة والشياطين. وعلى ذلك، تتمظهر السلطة في جامعة بيرزيت، بهذا المعنى، عبر تمثّلها في ثلاثة أطر، هي: إدارة الجامعة، ونقابة العاملين، والحركة الطلابية التي ينظم آليات التواصل بينها، وإلى حدّ معقول عمل كل منها، قانون الجامعة التي يتعهد بها "مجلس أمناء مستقل، يُشرف عليها ويُقرّ سياستها العامة، ويعمل على نموّها وازدهارها لتتمكّن من تأدية رسالتها". لكن استقلالية الجامعة، مالياً وإدارياً وعلمياً، كما يرد في منطوق قانونها، لم تكف، في أية حقبة من تاريخها المديد، لتحقيق استقلالية سياسية مطلقة عن "خارجها" الوطني الفلسطيني، وهي بهذا المعنى، وحرافياً، "جامعة بلا جذران" من حيث وجود سلطة خارج الجامعة التي لا تكف عن التظاهر في

إهاب سلطات الأطر الثلاث داخل الجامعة. وفيما كان التنافذ الفعّال بين داخل الجامعة وخارجها، في مرحلة المدّ الثوري الذي قادته منظمة التحرير الفلسطينية، أحد عوامل القوة في بقائها ورفد حركة التحرر الوطني بأصلب أعواد كنانتها من المناضلين الشهداء والجرحى والأسرى والمبغدين... صار أحد عوامل القلقلّة لاستقلاليتها، وربما التهديد لبقائها، رغم استمرار تضحيات أبنائها، بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، وترهّل أطر منظمة التحرير الفلسطينية، والاستحواذ عليها، واتساع الشقّة بين قيادتها الرسمية، وليس بالضرورة قواعدها، والمكوّنات الإسلامية في حركة التحرر الوطني الفلسطيني، والذي تعزز بالانقسام الفلسطيني، المتحوّل تدريجياً إلى اقتسام كارثي في ظل تعطيل الحياة السياسية بالكامل.

وفيما حقق مجلس الأمناء "شخصية معنوية مستقلة"، ضمن ما تتيحه تحديات الإجماع الجوّاني الفلسطيني خارج الجامعة ابتداءً من "مجلس التعليم العالي" في حقبة منظمة التحرير الفلسطينية وانتهاءً بـ"وزارة التعليم العالي" في حقبة السلطة الفلسطينية، كان على إدارة الجامعة أن تواجه تحديات الحياة اليومية داخل الجامعة كما فرضتها التحوّلات السياسية والاقتصادية والثقافية الجديدة في حقبة السلطة الفلسطينية، وبخاصة التضخم الهائل في المفاهيم والوقائع "الجديدة" بين الأعوام 2004-2007، نحو: الاستقطاب السياسي، والخصخصة، واللبلة، والأمن، والعسكرة، والاعتقال السياسي، والحرية الأكاديمية، والعصيان المعرفي، وإعادة زعزعة العام... وغيرها. أما نقابة العاملين، التي عكست نتائج انتخاب هيئتها الإدارية تحوّلات المزاج السياسي من حيث الاقتراب اليساري-الإسلامي في مواجهة التيار المهيم على منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، فقد حرصت، وبتفاوت ملحوظ في دوراتها المتتالية، على أن تكون عنصر توازن بأكثر من كونها عنصر تصعيد في الخلافات المتواترة بين إدارة الجامعة والحركة الطلابية، بغض النظر عن نزاعاتها النقابية الخاصة مع الإدارة التي أديرت ولا تزال بتحييد واضح لإمكانية تدخّل الطلبة فيها. وأما الحركة الطلابية، ورغم ما بذلته ولا تزال من تضحيات تستحق الانحناء، فقد كانت المؤشر الأكثر دلالة على هشاشة الحالة الوطنية خارج الجامعة وداخلها. ففيمّا عكست الحركة الطلابية نضجاً لافتاً، ويكاد يكون موحّداً، في مواقفها من القضايا المتجددة في الحقلين: الأكاديمي (نوعية التعليم العام، وعلاقته ببناء المعرفة التحررية، ومناوأة مظاهر اللبلة...)، والنقابي (التضامن، والعدالة الاجتماعية، وتحسين جودة الخدمات، ومحاربة ظواهر الخصخصة...)، والثقافي (الحرية الأكاديمية، والمقاطعة، ومقاومة التطبيع...). عجزت عن توحيد موقفها في حقل الأغام السياسي، وبخاصة فيما يتعلق بالانتخابات (التي تصادت نتائجها مع نتائج انتخابات نقابة العاملين في معظم الأحيان)، والاعتقال السياسي، ما قاد إلى تصعيد حالة الاستقطاب السياسي داخل الجامعة حدّ الصدام المؤسف في بعض الأحيان.

وفي هذا السياق، تفاوتت الإدارات الخمسة التي تعاقبت على جامعة بيرزيت منذ العام 2004 في تعاطيها مع هذا الواقع بالغ التعقيد. ولا شك أن أنماطاً إدارية كانت أنجح من غيرها، وأنجح، في تفادي ألام الحقل السياسي التي

انفجرت أو كادت بفعل قضايا لم تكن بالضرورة سياسية محضة في ماهيتها، كبعض قضايا التطبيع، والتدخل في الحرية الأكاديمية، والمسّ بـ"المقدس الجمعي الفلسطيني"، وغيرها. وفي ظل هذا الواقع، نجحت بعض الإدارات في احتواء الأزمات بفضل تواصلها الفعّال مع أطر الجامعة وحزمها في الحفاظ على مسافة معقولة من المخاضات الكبرى خارج أسوار الجامعة؛ فيما فشلت إدارات أخرى فشلاً ذريعاً حين حاولت تكريس فصل تعسفي بين "الجامعة" (الإدارة ومجلس الأمناء) و"مجتمع الجامعة" (نقابة العاملين، والحركة الطلابية) ما أتاح لخارج الجامعة أن يتسلل إلى داخلها على نحو ناعم في بعض الأحيان وعلى نحو فظ في أحيان أخرى؛ واضطرت بعض الإدارات إلى التعامل مع هذا الإرث الثقيل برؤيا مغايرة، ولكنها لم تتمكن، للأسف، من تجربتها على أرض الواقع بفعل الانفجارات المؤجلة لأزمة الجامعة المتدرجة.

منذ قرابة شهر ونصف، انفجرت الأزمة من جديد إثر تراكم مجموعة من القضايا السياسية والنقابية غير مكتملة الحل بين إدارة الجامعة والحركة الطلابية. وقد صعّد من انفجار الأزمة ثلاثة عوامل أساسية: العامل الأول، هو تدخل قوات الاحتلال (شيطان الفلسطينيين الأكبر) مرتين وفي توقيت بالغ الحساسية: تمثّلت الأولى في اقتحام حرم الجامعة فجر يوم الثلاثاء 14 كانون الأول 2021، واعتدائها على الحرس الجامعي، ونزعها للعلم الفلسطيني من على سارية أمام كلية العلوم. فيما جاءت الأخرى، بعد ظهر يوم الإثنين 10 كانون الثاني 2022، على شكل إغارة وحدة خاصة من المستعربين رفقة جيش الاحتلال، واعتقال خمسة من ممثلي الكتل الطلابية عند بوابة الجامعة الشرقية-الشمالية، وجرح أحدهم (وقد أفرجت لاحقاً عن ثلاثة منهم). والعامل الثاني، هو التصريحات والتصريحات المضادة بين ممثلي الإدارة وممثلي الحركة الطلابية الذين بدأوا نشاطهم الاحتجاجي في الأزمة الأخيرة اعتباراً من 19 كانون الأول 2021 وتصاعد الاحتجاج تدريجياً إلى أن تم إغلاق الجامعة بالكامل من قبل الحركة الطلابية مطلع العام الحالي. والعامل الثالث، هو اعتقال بعض الطلبة من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية، والتحقيق معهم لشبهة قيامهم بأعمال عنف داخل الجامعة" كما يفيد زملاؤهم من ممثلي الحركة الطلابية الذين استدعي بعضهم، كذلك، للجنة النظام العام بالطلبة في جامعة بيرزيت، والتابعة لعمادة شؤون الطلبة، على خلفية ما وصفته الإدارة بـ"تجاوزات" خلال أنشطة طلابية ذات طابع وطني. في يوم الثلاثاء 11 كانون الثاني 2022، وبعد الوقفة الاحتجاجية على جريمة الاحتلال على بوابة الجامعة، نجحت مجموعة من الأساتذة من الهيئة العامة لنقابة العاملين وبدعم من هيئتها الإدارية، وبعد لقاءات عديدة مع ممثلي الحركة الطلابية والطلبة المعتمدين في الحرم الجامعي، ولقاءات مماثلة مع إدارة الجامعة... نجحت في عقد جلسة استماع، داخل الجامعة، بين ممثلي الحركة الطلابية ورئيس الجامعة بحضور النقابة، وجلسة حوار مع ممثلي الإدارة في اليوم التالي. ورغم الوصول إلى طريق مسدود في جلسة الحوار (بخصوص مطالب الطلبة بإقالة/ استقالة اثنين من إداريي الجامعة)، عملت مجموعة الأساتذة على تحويل اعتبارات الطلبة السياسية والنقابية، واعتبارات الإدارة الأكاديمية والإدارية،

إدارة الجامعة بإخضاع نفسها وأعضائها للمساءلة، وأن تعرض ما لديها، وأن تمتنع عن استخدام إجراءات النظام كبديل عن الحوار كلما كان تطبيقها للنظام محل طعن من طرف من الأطراف، (3) أن تستمر نقابة العاملين بلعب دور الوسيط الموضوعي والمحايد في هذه المرحلة لغرض انتهاء النوبة الراهنة للأزمة، وعودة الجميع إلى لعب دورهم الطبيعي في حياة الجامعة، (4) أن تلتزم كل الأطراف (بما في ذلك مجلس الأمناء)، بمباشرة حوار استراتيجي معمق للوقوف على الأسباب الجوهرية لأزمة الجامعة وسبل معالجتها بشكل يمكنها من تجاوز ما يحيط بها من أخطار.

ولعل هذه المعطيات في التحليل الذي قدّمته هذه المقالة، التي أسقطت كثيراً من التفاصيل التزاماً بالمسؤولية الوطنية والأخلاقية والمهنية، تشير إلى أن كلمة السر لحل أزمة جامعة بيرزيت إنما تكمن في دعم مجلس الأمناء، الذي هو "شخصية معنوية مستقلة"، لاستعادة "استقلالية الجامعة" ضمن ما تتيحه تحديات الإجماع الجوّاني الفلسطيني داخل الجامعة وخارجها؛ وحرص إدارة الجامعة، التي أبدت مرونة عالية تجاه "إطار الاتفاق" وترحيباً بجهود حلحلة الأزمة، على التواصل الإيجابي مع نقابة العاملين بهيأتها الإدارية والعامّة التي لعبت ولا تزال دوراً محورياً في الحفاظ على استقلالية الجامعة؛ ومواصلة نقابة العاملين نفسها لدورها الوطني والنقابي المعهود؛ وتعزيز محاولات ممثلي الحركة الطلابية في تدشين علاقة قائمة على الحوار والمناددة مع مرجعياتهم السياسية والتنظيمية، لئلا يتكلم أحد من بطونهم بغية استنساخ الواقع السياسي المظلم خارج الجامعة داخلها، وبخاصة أن الطلبة قد جسّدوا، في الأزمة الأخيرة، وعياً وطنياً لافتاً وقدرة حجاجية تستحق الثناء في المرافعة عن حقوقهم والمدافعة عنها في كل الساحات... ربما يكون في هذا كله ما سيحافظ على "فرادة" جامعة بيرزيت و"روحها" في سياق تتناهب فيه فواعل دولة المستوطنين الصهاينة فلسطين من بحرهما إلى نهرها، ومن شمالها إلى جنوبها... فلنحاول معا.

طلبة الجامعة لا يصبُّ في مصطلحها مطلقاً، ولذا تلجأ إلى إرباك الآخرين بالتفاصيل. قبل الختام، وبعيداً عن التفاصيل الهامشية، ثمة تفصيل محوري تجدر الإشارة إليه كإسهام في محاصرة الشيطان متعدد الألقعة في الثقافة السياسية الفلسطينية، وبخاصة في جامعة بيرزيت. فقبل قرابة عشر سنوات، وفي أواخر أيار 2012 على وجه التحديد، تشكّلت مجموعة من أساتذة الجامعة وموظفيها من خلفيات سياسية وثقافية وتخصصية متنوعة خلال أزمة جدية بين بعض الطلبة، غير المنتمين لأي إطار طلابي معروف في الجامعة، وأحد الأساتذة، يمكن وصفها بأنها على خلفية حرية التعبير. بعيداً عن تفاصيل تلك الأزمة، التي شهدت إجماعاً غير مسبوق بين موقف مختلف الأطر الطلابية والنقابية في الجامعة، كان البريد الإلكتروني الذي تتواصل من خلاله مجموعة الأساتذة والموظفين يحمل اسم "وطن". ومع تصاعد الأزمات وتجديدها في صور مختلفة، وبخاصة خلال السنتين الأخيرتين، أعادت المجموعة تنظيم نفسها، وصدرت مواقف تتسم بحسّ عالٍ من المسؤولية والجرأة، وناقشتها مع مجلس الجامعة، ومجلس الأمناء، وعملت "مجموعة وطن" بتناغم لافت مع نقابة العاملين على نحو لا يقبل أي شبهة بكونها تشكّل بديلاً عنها أو عن أي من أطر الجامعة الأخرى. شخّصت هذه المجموعة الأزمة الحالية والتي اعتبرتها "نوبة" من ضمن سلسلة من "النوبات" التي نتجت عن سياسة مستمرة تُعنى بـ "إدارة الأزمات" لا "حلها". ودعت المجموعة، في بيان لها بتاريخ 17 كانون الثاني 2022 "إلى إنهاء المأزق الراهن، وفتح الأبواب الموصدة باتجاه حوار منفتح يحترم الآخر بدون قيد، يقوم على مبدأ حق الجميع بنقاش كل ما في الجامعة، وعلى التزام كل طرف بمسؤولياته، وخضوع الجميع لأساس موحد هو قانون الجامعة ومصالحها العليا وتساوي كل من فيها أمام قانونها. ويعني ذلك بشكل محدد: (1) أن تستمر الحركة الطلابية بعرض ما لديها من مطالب عبر آليات لا تضرّ الصالح العام، وبدون استباق للحكم، (2) أن تقوم

إلى مسودة "إطار اتفاق" لإنهاء الأزمة يتكوّن من ثلاثة محاور تضمن: "حقوق الحركة الطلابية، وانتظام العمل الأكاديمي والإداري، وعدم تكرار الأزمة في الجامعة." تم اعتماد هذه المسودة كأساس للحوار بين الطلبة وإدارة الجامعة برعاية نقابة العاملين وبجهود مشكورة من فواعل المجتمع المحلي من أصدقاء جامعة بيرزيت، وتم تعديل بنودها في جولات عديدة حدّ الرضى شبه التام عنها من قبل الطلبة، وإن كانت لا تزال بحاجة إلى موافقة نهائية من قبل الإدارة. وقد أسهم اشتغال مسودة "إطار الاتفاق"، وبخاصة في محورها الثالث، على إجراءات عملية محددة بجدول زمني ومكفولة التحقق بنص قانون الجامعة والضمان الأخلاقي لنقابة العاملين وكل من ساهم في حلحلة الأزمة... أسهم في قبول ممثلي الطلبة، مبدئياً، بـ "إطار الاتفاق" الذي عالج مطلبهم بالإقالة/ الاستقالة عبر أربعة بنود عملية. لكن العقبة الأصعب، كما يبدو، تتجلى في ثلاثة عناصر: الأول، هو مخاوف ممثلي الحركة الطلابية من حالة عصيان في قواعد كتلهم إذ لم يحققوا مطلب الإقالة/ الاستقالة (وهذا عنصر، رغم وجهة التدرّج به، قليل التأثير، نظراً لفولذة الحركة الطلابية لموقفها عبر احتياز دعم الطلبة في اجتماعات خاصة وعامّة تكفّفها الصورة الجماعية في الحرم الجامعي في يوم 18 كانون الثاني 2022، وتعززها مبادرة الأسرى من طلبة جامعة بيرزيت في اليوم ذاته). والثاني، هو انعدام الرغبة لدى ممثل أية كتلة طلابية في البدء بالموافقة الصريحة خشية مما سيلحقه ذلك من خسارة معنوية على مستوى البلاغة السياسية التي تعززها مواقف متشددة من المرجعيات السياسية والتنظيمية وغيرها خارج الجامعة، وخسارة فعلية في انتخابات مجلس الطلبة القادمة (حال انعقادها). والثالث، وهو الأكثر تأثيراً ربما، هو تقدير بعض المرجعيات السياسية والتنظيمية وغيرها خارج الجامعة، أن اشتغال المحور الأول لـ "إطار الاتفاق" على نص واضح، في بنوده الثلاثة الأولى، على ضمان الجامعة لحرية العمل السياسي والنقابي، وعقد الانتخابات، واتخاذ موقف حاسم مناوئ للاعتقال السياسي



تقرير

مسجد الرحمن في بيت صفافا.. قصة القبة التي يطالب المستوطنون بهدمها

الحدث- سوار عبد ربه

لمنع هدم مسجد التقوى عبر وسم #لن تهدم مساجدنا، ووسم #أنقذوا مسجد التقوى.

وأقيم المسجد أيضا بتبرع من أهالي الخير، وتم بناء الطابق الأول منه على مساحة ثلاثمئة متر مربع كـ"موقف لسيارات الوافدين إلى المسجد"، والطابق الثاني "قيد الإنشاء" سيستخدم كمصلى يخدم سكان المنطقة، علما أن عدد سكان العيساوية يبلغ 22 ألف نسمة. وفي عام 2021، أطلقت لجنة مسجد الرحمن في بيت صفافا حملة تبرعات، لتوسعة المسجد، وتمكنت من إكمال البناء، ووضع قبة صفراء ذهبية، تحاكي قبة الصخرة المشرفة.

وأكد مختار بلدة بيت صفافا لصحيفة الحدث أن هذا الإنجاز تم بتبرعات من أهالي البلدة، وشمل إعمار وترميم وبناء مسجد الرحمن الواقع في بؤرة محاصرة بالمستوطنات المحيطة.

وأضافوا: "قرار البلدية هو سيناريو جديد ومزلل لأهالي بيت صفافا المحاصرة التي لطالما حذرنا من التهاون والتعاون معها منذ بداية سياساتها ومكوناتها الحاقدة، وليس أمامنا إلا الدفاع عن مساجدنا وأرضنا وبيوتنا التي باتت مهددة من سياسة العنصرية المفرطة".

وبيت صفافا هي بلدة فلسطينية تقع على مسافة 4 كم جنوب غرب القدس وشمال بيت لحم، وتقدر مساحة أراضيها بـ 3314 دونما، وتحيط بها المستوطنات من جميع الجهات، واستولت قوات الاحتلال على مئات الدونمات من أراضيها لصالح شق شوارع استيطانية، قطعت أوصالها، وعزلتها عن محيطها.

ولبلدة باع طويل مع الاستيطان لعل آخره الإعلان الذي ظهر في اللافتات التي علقها بلدية الاحتلال حول نيتها مصادرة 150 دونما في بيت صفافا بمنطقة الطنطور وطبليا والجبل لصالح شوارع تخدم المستوطنات.

ورصد المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، في تقريره الأسبوعي، الأسبوع المنصرم، أبرز انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه، بحق بيت صفافا. وأفاد التقرير بأن بلدية الاحتلال في القدس، تقدمت بالتماس للمحكمة المحلية في المدينة، من أجل هدم مجمع إسلامي، في بلدة بيت صفافا، يضم مسجد الرحمن، القائم منذ أكثر من 100 عام. كما وافقت لجنة التخطيط والبناء اللوائية في بلدية الاحتلال على إيداع خطة لبناء 1465 وحدة استيطانية بين جبل أبو غنيم وبيت صفافا، تسمى حي القناة السفلية، بينما تقرر إجراء مناقشة أخرى بشأن خطط بناء مجمع استيطاني جديد في التلة الفرنسية.

إلى ذلك، أقدمت بلدية الاحتلال الإسرائيلي، على تعليق لافتات عن نيتها مصادرة (150) دونما من بلدة بيت صفافا بالقدس.

وأفادت مصادر مقدسية، أن بلدية الاحتلال علق لافتات حول مصادرة 150 دونما في بلدة بيت صفافا بمنطقة الطنطور وطباليا والجبل لصالح شوارع تابعة لها.

ومن ضمن المكتوب على اللافتات، أنه يمكن الاعتراض على المشروع من السكان وأصحاب الأراضي لغاية تاريخ 3/20.

وفي جميع المراحل الاستيطانية: حاول أهالي البلدة التصدي لها من خلال الاحتجاجات الراضية والمظاهرات والشجب والاستنكار وخيم الاعتصام وعبر وسائل الإعلام، كذلك عبر رفع الدعاوى القضائية في المحاكم الإسرائيلية الجائرة ولكن دون جدوى، حيث يوجد في البلدة اليوم نحو عشرة شوارع استيطانية.

للمحكمة المركزية بطلب هدم، والتي بدورها لم تصدر قرارا بالهدم حتى اللحظة.

وحول إشكالية الترخيص أوضح الشيخ محمد عليان: تقدمنا بطلب سابق لترخيص المنطقة جميعها، والتي تضم مسجدا وملعبا ومبنى المجلس الإداري للبلدة، وروضات وغيرها، وكلها مقامة على أرض وقف.

بدوره، أكد مختار البلدة محمد عليان "أبو داود" في تصريحات تابعها الحدث أن مختار ووجهاء البلدة توجهوا من خلال المجلس الإداري، للبلدية بطلب لعمل ترخيص، متقدمين لها بالأوراق والمخططات اللازمة للتوسعة، ذلك بسبب اكتظاظه في أيام الجمعة.

وأكد عليان أنه كان واضحا أن البلدية لم تسع للتعاون معهم، ما دفعهم للتوسعة والوصول إلى ما هو عليه اليوم.

من جانبه، قال رئيس المجلس الإداري أحمد سلمان لصحيفة الحدث تعقيا على قرار الهدم: "في الوقت الحالي ليس لدينا ما نتوجه به إلى الإعلام وذلك كي لا نضر بمسار القضية، ولكننا نقوم بأمور جماهيرية تدعم موقفنا، متأملين بالأ يتم الهدم".

وبحسب أحمد سلمان: "سيكون هناك جلسة للجنة البلدة مع المحامين للاطلاع على مسار الملف يوم الاثنين القادم 31/1/2022.

في سياق متصل، قال المختار لصحيفة الحدث إن المسجد مبني قبل الاحتلال وهذه القبة المضافة إليه ليست الأولى من نوعها في المنطقة بل هنالك عدة مساجد أيضا تم بناؤها بهذه الصورة وهي ليست قبة ذهبية كما يدعون بل عبارة عن معدن مطلي بلون الذهب لا أكثر ولا أقل".

وأكد المختار رفض أهالي البلدة لقرار الهدم، مؤكدا أنهم سيقومون باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الدفاع عن الأرض والمسجد والبيوت في هذه البقعة.

وكان المختار قد أكد في تصريحات صحفية أن هذا القرار جائر ومجحف بحق أهالي بيت صفافا التي هي جزء من مدينة القدس المحتلة، وهي بلدة معروفة أنها من البلدات التي عانت الكثير من ويلات الاحتلال وصمدت.

وبموجب اتفاقية رودوس عام 1949؛ قسمت البلدة إلى قسمين بين "إسرائيل" والأردن، ومنذ ذلك الحين بدأ الاحتلال بسرقة أراضي البلدة إضافة إلى اقتطاع مساحة من الجانب الأردني في حينه، وبعد عام 1967 خضعت البلدة بشقيها للاحتلال.

وهذا المسجد الذي نتحدث عنه يقع في المنطقة التي تتبع للقسم المحتل عام 1948 وأسس قبل أكثر من 100 عام، ويعد من أوائل المساجد في بيت صفافا.

وبحسب عليان: جاء قرار هدم القبة بالتزامن مع قرار هدم مسجد في العيساوية، حيث تفاجأنا في القرار، الذي من الواضح أن البلدية خضعت لضغوطات المستوطنين لاتخاذها، مؤكدا أن هذه البلدية منذ أن حضرت لم نلاحظ إلا الهدم والتضييق على المواطنين في شرقي القدس داخل منطقة القدس وداخل الأقصى وغيرها، إذ تسعى هذه البلدية إلى تغيير الواقع في العاصمة.

وفي 3 من كانون الجاري، أخطرت قوات الاحتلال بوقف البناء في مسجد في بلدة العيساوية شمال شرق مدينة القدس الذي هو قيد الإنشاء، بحجة البناء دون ترخيص، وإلا سيتم هدمه عبر قرار إداري. وردا على الإخطار، أطلق نشطاء وفعاليات مقدسية، حملة إلكترونية

لطالما ارتبط مسمى القبة الذهبية بالمسجد الأقصى المبارك، نظرا لجمالها ودقة صنعها، حتى أن الكثير من المصورين وهواة التصوير يتنافسون لالتقاط الصورة من الزاوية الأجمل للقبة، ذلك لأهميتها الدينية والتاريخية من جهة، ولما شهدته من هبات ومعارك من جهة أخرى، سيما محاولات الشبان المستمرة لاعتلاء سطحها لرفع العلم الفلسطيني عليها، الأمر الذي جعل منها مكانا محببا لجميع المقدسيين والفلسطينيين.

في بلدة بيت صفافا جنوب غرب القدس المحتلة، قرر أهالي البلدة أن يقيموا قبة تشبه في لونها وشكلها قبة المسجد الأقصى، وذلك في مسجد الرحمن، الأمر الذي لم يرق للمستوطنين ودفعهم للمطالبة بهدمها بذريعة أنها أقيمت من غير ترخيص، نفس المعاملة التي يتعاملون بها مع القبة الذهبية الأصيلية في القدس والتي شهدت منذ احتلال العاصمة على شتى أنواع التخريب والاعتداءات. وحول ذلك قال الشيخ محمد عليان لـ "صحيفة الحدث"، إنه "في الأشهر الماضية أطلقنا مشروعا لتوسعة مسجد الرحمن في القرية، وأنشأنا طابقا إضافيا وقبة ذهبية، تشبهها بالمسجد الأقصى المبارك لأننا نتشرف بأي شيء يشبهه حتى أننا نضع صورته في بيوتنا".

وأضاف: "هذا الأمر أزعج المستوطنين، سيما وأن المسجد ضخم وواسع، والقبة عالية وتظهر من جميع الاتجاهات بسبب موقع المسجد المبني على أطراف القرية، وتحيط به المنطقة الصناعية الإسرائيلية ومستوطناتنا "القطمون" و"تليوت" المقامة على أراضي الفلسطينيين في بيت صفافا.

وفي التفاصيل أوضح عليان أنه في بادئ الأمر أخذ المستوطنون بالتقاط الصور ومقاطع الفيديو والبث المباشر على مواقع التواصل الاجتماعي بالقرب من المسجد للترويج فيما بينهم أن هذه القبة، هي قبة ذهبية ثانية في القدس، وأخذ المستوطنون بالعزف على وتر أن المسجد أقيم دون ترخيص.

وأضاف: بعدها بأيام أتت البلدية للمكان للاستفسار عن الموضوع، ما دفع مختار البلدة للاجتماع والمتابعة والتوصل إلى قرار بالمضي في المسار القانوني تجنبنا لأي عملية هدم لبيت من بيوت الله. وأردف: "يوجد 3 محامين يتابعون الملف، إلى جانب المسار الشعبي بالوسائل المتاحة، بالإضافة إلى التواصل مع أعضاء "الكنيست" العرب.

وفي 14 كانون الثاني لهذا العام، أفادت وسائل إعلام عبرية، بأن بلدية القدس التابعة للاحتلال طالبت بهدم مسجد القبة الذهبية الجديد، وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت، أن "بلدية القدس تقدمت بالتماس إلى المحكمة المحلية في المدينة من أجل هدم مجمع إسلامي، في بلدة بيت صفافا يضم مسجدا تعتيه قبة ذهبية، بزعم أنها تشبه قبة الصخرة المشرفة داخل المسجد الأقصى".

وأوضحت الصحيفة أن بلدية القدس تعرضت لضغوط كبيرة من المنظمات اليمينية المتطرفة للمطالبة بهدم المبنى الإسلامي بأكمله، وليس هدم القبة الذهبية فحسب، بدعوى أن "القبة قد وضعت لتكون مصدرا آخر للعنف" كما يدعون في مدينة القدس المحتلة.

وبحسب عليان منذ حينها وحتى تاريخ إعداد التقرير لم تتقدم البلدية أي خطوة في هذا الموضوع، لكن أهالي البلدة وردهم أنها تقدمت

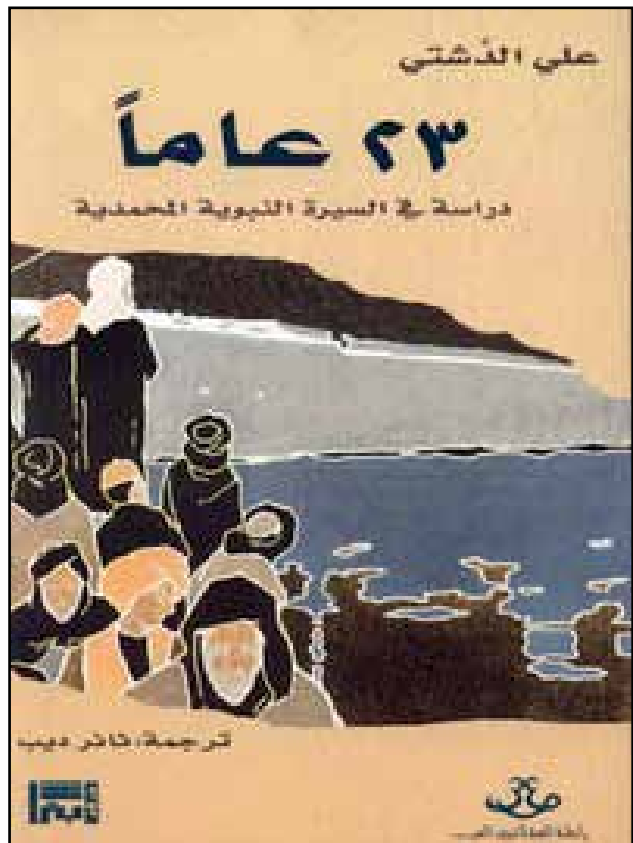
جائزة حمد للترجمة

عندما تتداخل السياسة بالثقافة

المترجم السوري نادر ديب يروي لـ "الحدث" تفاصيل حجب الجائزة عنه

الحدث - سوار عبد ربه

وردة فعلها التي هي من جنس الفعل. أرسم ملامحه من خلال جماعته كما يرسم العنصري صورة نمطية للأسود. أشمّن مني. لكنني أعلم أن هذا الشخص موجود بالفعل. وقد يفتك بي قبل أن يتاح لي، ككائن ثقافي، أن أنتقل من وجوده الفعلي القاتل إلى تحليل أسبابه الشائعة". واعتبر ديب أن ما كتبه كان أشبه بنبوءة، ما اختلف منذ حينها أن هذا "الأصولي" الذي تصوره في الخيال جاء في الحقيقة.



سيسجل للجائزة وليس عليها بعد أن شرح فيها تفاصيل ما جرى. وجاء في رسالة ديب: "أظن أنني مترجم معروف لديكم؛ جرى اختياري كمحكم في جائزتك الموقرة في جميع دوراتها التي لم أقدم فيها كمتسابق، كما حكمت في جوائز سواها، وترجمت حتى تاريخ تقديمي لجائزة الإنجاز لعام 2021 ما يزيد على خمسين كتاباً ومئات المقالات". وأضاف في رسالته: "لعلي واحداً من أكثر المترجمين في العالم العربي استشهاده بالأعمال التي ترجمتها من قبل الباحثين الأكاديميين وسواهم، وراجعت في وزارة الثقافة السورية وفي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات وغيرها من المؤسسات مئات الكتب، وأجريت بصدد الترجمة عشرات المقابلات، وكتبت عشرات المقالات والأبحاث المحكمة، وشاركت في عشرات المؤتمرات، وأسست وترأست تحرير الأعداد الأولى من مجلة جسور التي تعنى بالترجمة ودراساتها في وزارة الثقافة السورية، وساهمت في هيئات تحرير دوريات أخرى مثيلة، وكنت عضواً في الهيئة الاستشارية لسلسلة ترجمان التي يصدرها المركز العربي، وعضواً في الهيئة الاستشارية لمشروع نقل المعارف المشترك بين هيئة البحرين للثقافة والآثار واليونسكو".

وأكد الكاتب والمترجم في لقاءه مع صحيفة الحدث أنه لم يصله أي رد أو جواب حتى اللحظة، موضحاً أن ما شجعه على توجيه الرسالة هو حرصه على الجائزة المهمة والتي تقدر أحسن تقدير تعب المترجمين، إلى جانب أن الأمين العام للجائزة حسن النعمة خطابه يختلف تماماً عن الخطاب الديني المتعصب للأحمري.

وحول وجه الخلاف بين الأحمري وديب أوضح الأخير أن ذلك بسبب انفراد الأحمري في الجائزة التي يقوم عليها مجلس أمناء يضعون خططها الاستراتيجية، ولجنة تسيير، ولجان تحكيم مستقلة، إذ يتصرف الأحمري وكأنه لجان التحكيم المستقلة فيستبعد عن الإرسال إلى لجان التحكيم كتباً معينة بدلا من أن يكتفي بفرزها حسب تاريخ الإصدار وحسب اللغة المطلوبة مما تشترطه الجائزة، منوهاً أنه كان عليه أن يترك لهذه اللجان أمر البت في كثير من الكتب التي يستبعداها.

وفي سؤال حول ما إذا كانت السياسة والثقافة مجالين يتأثران ببعضهما البعض، قال ديب بناءً على تفاصيل ما حدث معه في الجائزة إن هناك تأثيراً وتأثراً متبادلاً بينهما، وهذا التأثير يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً وهو في حالة الأحمري شديد السلبية كونه شخصاً غير مؤهل ليكون في المكان الذي يحتله ولا علاقة له بالترجمة وبالتفاهم الدولي.

وأكد ديب لصحيفة الحدث أن الأحمري كان قد خرقت معايير الجائزة في مرات سابقة فقد منحت في أحد الأعوام لأحد مسيريهما وهذا مستحيل في جائزة كهذه.

وكان ديب قد كتب مقالا عام 2004 أثناء ترجمته لكتاب الدشتي حول الرقابة في ظل الاستبداد جاء فيها: "أخاف في مشهد ثان، من أن أضع اسمي على كتاب أترجمه، وكان النظام الديني في بلد مؤلفه قد قتل هذا الأخير، أتردد، وأفكر في تلك الفرصة التي أتاحتها لي الناشر في أن أضع اسماً حركياً حلباً".

وتابع المقال: "تُز بقربي طلقات، وتومض سكاكين، وتهوي عصي سبق أن طالت أجساد كثيرين لأسباب قريبة. تلوح صورة شخص يعمل في جسدي ذلك كله، شخص بلا ملامح فردية سوى ما يدل على انتمائه إلى جماعة من بين تلك التي أطلقها الاستبداد، والخوف، والأرض اليباب،

"تسعى الجائزة لتكريم المترجمين وتقدير دورهم في تمكين أواصر الصداقة والتعاون بين أمم العالم وشعوبه، ومكافأة التميز والإبداع، وتشجيع عمليات المواقفة الناضجة بين الثقافة العربية وبقية ثقافات العالم عبر فعاليات الترجمة والتعريب"، هذا هو التعريف الذي يدرجه موقع جائزة حمد للترجمة على موقعه الرسمي ضمن رؤية القائمين على الجائزة، وتعتبر هذه الجائزة أهم جائزة عربية وعالمية في بابها وأكثرها سخاء بحسب ما ورد في رسالة الكاتب والمترجم السوري نادر ديب التي توجه بها عقب إعلان النتائج في 21 نوفمبر 2021، لمجلس أمناء الجائزة بعد أن حُجبت عنه وذلك عن ترشحه للفوز عن ترجمته لكتاب الإيراني علي الدشتي "23 عاماً: دراسة في السيرة النبوية المحمدية".

واتهم ديب في لقاء خاص مع صحيفة الحدث، مدير تسيير جائزة الشيخ حمد للترجمة والتفاهم الدولي السيد محمد الأحمري بممارسة خرق لمعايير الجائزة تجاهه شخصياً وأكثر من مرة، مضيفاً أنه من المعروف أن لجنة تسيير الجائزة تقوم بالفرز الأولي للكتب التي تخضع للمعايير الموضوعية، مثل اللغة المشاركة وتاريخ الإصدار وغيرها، لكن الأحمري يستبعد من الإرسال إلى لجان التحكيم كتباً يعتبرها من فكر غير فكره أو يعتبرها غير مناسبة بدلا من أن يترك ذلك للجنة التحكيم.

ويرى المترجم السوري ديب، أن الأسباب وراء ذلك "تتعلق باختلافنا الفكري، واصفاً إياه بأن لا علاقة له بالترجمة ولا بالتفاهم الدولي، ومؤلفاته محدودة، إذ يعتبر أهم مؤلف له هو كتاب احتفى بسيطرة طالبان على أفغانستان، واسمه فتح كابل".

وأردف: "قررت مواجهته بوضوح وعلمت أن لجنة تسيير الجائزة التي تحكم فرع جائزة الإنجاز كانت قد صوتت باتجاه فوزي لكنه رفض ذلك بحجة كتاب الإيراني علي الدشتي عن السيرة النبوية المحمدية"، موضحاً أنه كي يواجه الصوتين الآخرين يبدو أنه اجتلب تقريراً من أحد المترجمين كي يهاجم ترجمته، والذي وصفه بمنعدم الضمير.

ويرجح الكاتب والمترجم أن الشخصين اللذين كانا في صفه وصوتا لصالحه خشياً على وظيفتيهما، منوهاً أن أحدهما أخبره أنه عندما يترك وظيفته سيواجه الأحمري، الأمر الذي اعتبره ديب مضحكاً، لأنه تجدر بهم المواجهة في حينه، عندما خرقت معايير الجائزة وانفرد الأحمري في أحكامه الخارجة عن المعايير، بحسب ديب.

يذكر أن هناك فرعين للجائزة، واحد لترجمة كتاب معين، والآخر للإنجاز الكامل لمؤسسة أو مترجم، والكتاب يرسل إلى لجنة تحكيم خارجية، أما الإنجاز، فيعني كل كتب مترجم معين أو مؤسسة معينة، يتم تحكيمه داخليا من قبل لجنة التسيير التي تضم الأحمري وآخرين، لكنه استبعد ديب وضغط على الشخصين الآخرين لصالح قراره، وفقاً لرواية ديب لـ "صحيفة الحدث".

وتأسست جائزة الشيخ حمد للترجمة والتفاهم الدولي في الدوحة - قطر عام 2015، وهي جائزة عالمية يشرف عليها مجلس أمناء، ولجنة تسيير، ولجان تحكيم مستقلة، ومن معاييرها: قيمة العمل المترجم، دقة الترجمة، والأسلوب.

وتوجه ديب برسالة مفتوحة إلى الأمين العام للجائزة وإلى مجلس أمنائها منذ بداية العام دعا فيها إلى تصويب كل ما يلزم تصويبه، الأمر الذي

المُبكرون في رحلة الموت من الشعراء

فراس حج محمد | فلسطين

في مقالة بعنوان «رحلوا في شبابهم... شعراء ما زالوا بيننا!» كتبها الشاعر المصري عمرو العزالي، ونشرها في موقع الميادين بتاريخ 26 حزيران 2019 أتى فيها على ذكر أربعة شعراء لم يعمرُوا طويلاً، وهم السوري رياض الصالح حسين، والمصري أمل دنقل، والتونسي أبو القاسم الشابي، وشاعر العامية المصري مجدي الجابري، وركز الكاتب مقالته على فكرة حضور هؤلاء الشعراء واستدعاء القراء لهم، على الرغم من موتهم في سن الشباب، إلا أن حضورهم لافت للنظر، نحتاج في مواقف كثيرة لترديد أشعارهم وقصائدهم.

أرجعتني فكرة المقال إلى نص كتبه بعنوان «في الأربعين ثمة ما هو جميل كذلك»، ضمن سلسلة «تأمل تجربة الكتابة»، وإن لم أتحدث عن الفكرة إلا أن الموت قبل الأربعين كان هاجساً يسكنني، وكنت أفكر وأستحضر شعراء وكتاباً رحلوا دون سن الأربعين تحديداً، وقد أعددت مرثيتي «شيء من رثاء النفس» من أجل هذا الغرض، وكنت مشغولاً على نحو جدّي بالموت، قبل بلوغ الأربعين، فلما تجاوزتها ولم أمت، توقفت عن التفكير في الأمر، وتوقفت عن فكرة أن أضيف بيتاً للقصيد كل عام في عيد ميلادي، فبلغت القصيدة واحداً وأربعين بيتاً، وما أنا قد تجاوزت سن الأربعين بسلام، بل وشارفت على الخمسين، وربما لحسن حظي أنني لم أمت إلى الآن، لأكتب المزيد من الشعر والنقد والسرد، وأقرأ أكثر، وأقتني الكتب والمجلات، وأبحث فيها عن كل جديد، ولحسن حظي أيضاً أنني ما زلت أستطيع مراسلة القراء والأصدقاء كل صباح دون أن أشعر بالملل أو التعب، وأتبع أحوال البلاد والعباد.

يقفز إلى الذاكرة أيضاً قول الشاعر العربي القديم: «وماذا تبني الشعراء مني// وقد جاوزت حد الأربعين؟» ماذا كان يقصد الشاعر بذلك؟ هل أفرغ كل ما بجعبته وشعر أنه لا جديد لديه؟ هل عليه أن يموت شعرياً قبل أن يموت بيولوجياً؟ ما علاقة سن الأربعين بالكتابة الشعرية؟ كيف يكون الشاعر قبلها؟ وكيف يكون بعدها؟ لماذا أيضاً النبي يصبح نبياً في الغالب بعد الأربعين؟ لماذا قال القرآن الكريم «ولما بلغ أربعين سنة قال ربي أوزعني أن أشكر نعمتك؟» هل تتناقض الهدايا وشكر النعمة مع الشعر؟ هل للشعر شياطين فعلاً تجعلك بعيداً عن أن تشكر نعمة الله عليك؟

ربما بدت هذه الأسئلة من باب الاستطراد على هامش مقال الشاعر المصري عمرو العزالي، ولكنها دفعتني لأستذكر مجموعة من الشعراء الذين لم يذكر في المقال، وكان لهم بصمة في عالم الشعر، إذ لا يمكن أن يمر عن تجاربهم مرور الكرام، ففي التراث العربي تذكر المصادر التاريخية أن الشاعر الجاهلي طرفة بن العبد لم يعمر طويلاً، وأكرم الروايات تعطيه عمراً ستة وعشرين عاماً، وأشدّها بخلاً لا يتجاوز عمره فيها عشرين عاماً. لقد ترك بصمته الواضحة كونه واحداً من شعراء المعلقات، وسجلت قصيدته «لخولة أطلال ببرقة تهمد» حضوراً في المجاميع الشعرية والمصنفات التي تناولت ترتيب الشعراء في طبقات، وكان يحتل مكانه في الطبقة الأولى بوصفه «فحلاً من فحول الشعراء الجاهليين».

وفي الشعر الفلسطيني يبرز الشاعر الشعبي نوح إبراهيم (-1913 1938) الذي استشهد وهو ابن خمسة وعشرين عاماً فقط، وحلف لمدونة الشعر الفلسطيني العديد من القصائد المغناة التي ما زالت تعيش في ذاكرة الشعب من مثل «دبرها يا مستر ديل» و«من سجن عكا طلعت جنازة»، وراثته الشيخ عز الدين القسام صديقه الذي سبقه في الاستشهاد.

وفي الشق الثاني من المدونة الشعرية الفلسطينية المكتوبة باللغة الفصحى يظهر اسم الشاعر إبراهيم طوقان الذي ولد عام 1905 وتوفي في 1941، وكان يعاني من المرض، وتتشابه قصته في جانب منها مع

قصة أبي القاسم الشابي. كان طوقان ثالث ثلاثة من شعراء فلسطين قبل نكبة عام 1948، وهم عبد الرحيم محمود وأبو سلمى بالإضافة إلى طوقان نفسه. لم يخلف طوقان وراءه إلا ديواناً واحداً صغير الحجم، لكنه كان ذا بصمة لا تمحى في الشعر العربي والشعر الفلسطيني، وما زالت قصائده «الثلاثاء الحمراء» و«الحبشي الذبيح» و«الشهيد» ونشيد «موطني»، وأبيات متفرقة أخرى حاضرة تستعد في مناسبات متعددة، ويصدق الأمر على الشاعر عبد الرحيم محمود الذي لم يتجاوز عمره خمسة وثلاثين عاماً، صاحب القصيدة المشهورة «سأحمل روحي على راحتي»، تلك القصيدة أو بيتها الأولان على أقل تقدير يحفظهما كل أبناء الشعب الفلسطيني تقريباً دون أن يدروا ربما أنها للشاعر الشهيد عبد الرحيم محمود الذي استشهد مقاتلاً في معركة الشجرة عام 1948. ومن باب الاستطراد أيضاً الخارج عن نطاق الشعر أذكر بالكاتب الشهيد غسان كنفاني الذي لم يتجاوز عمره الستة وثلاثين عاماً عندما اغتالته العصابات الصهيونية المجرمة في بيروت عام 1972، وقد أنجز الكثير من الروايات والقصص والمسرحيات، وكان فاعلاً في الحركتين السياسية والثقافية، وكما صورّه الروائي ياسين رفاعية في رواية «من يتذكر تاي» كان يسابق الزمن، ويريد أن يكتب الكثير قبل أن يأتيه الموت الذي كان يشعر أنه محقق به نتيجة نشاطه السياسي البارز في تلك الفترة. وبسبب ما أنجزه كنفاني من أدب وخاصة في حقل الرواية، عدّه فاروق وادي علامة من علامات الرواية العربية الفلسطينية مع جبرا إبراهيم جبرا وإميل حبيبي.

ومن الشعراء الفلسطينيين الذين رحلوا في الأربعينيات من عمرهم الشاعرة منال نجوم، فقد خطفها الموت مبكراً، فقد عاشت سبعة وأربعين عاماً (1920-1972)، وعانت في حياتها كثيراً وخلفت وراءها أربعة دواوين شعرية، وكانت وما تزال صوتاً شعرياً نسويًا متفرداً في سياق الشعر الفلسطيني، وتتمتع بلغة شفافة وصور ذات حساسية جمالية عالية. وأذكر كذلك بالشاعر راشد حسين الذي لم يتجاوز عمره واحداً وأربعين عاماً، والشاعر الريادي توفيق صايغ الذي رحل ولم يتجاوز ثمانية وأربعين عاماً، وترك بصمته في التجديد الشعري في مجموعته الشعرية «ثلاثون قصيدة»، وفي أعماله الأخرى، حيث كتب مبكراً قصيدة النثر، ويعرّج عليه الدارسون بوصفه أحد الأصوات الشعرية التي أخرجت القصيدة العربية من قالبها التقليدي، ثائراً على عمود الخليل والتفعية العروضية.

وأما عربياً فقد كان هناك شعراء كثر لم يعمرُوا طويلاً. فالشاعر العراقي بدر شاكر السياب لم يتجاوز عمره 38 عاماً، وكان يعاني من المرض. وارتبطت الحداثة الشعرية الحقيقية به، ليس فقط، في ريادة الشعر الحر، تلك الريادة التي تنازعتها مع الشاعرة العراقية نازك الملائكة، بل تخطت الحديث عن الشكل إلى قضايا فنية أخرى تمسّ القصيدة المعاصرة، وأهمها توظيف الأسطورة، وطبيعة اللغة الشعرية القائمة على التكثيف والرمزية وتعدد الرؤى، فالسياب هو من منح القصيدة الحديثة طابعها المختلف عما سبقه من الشعراء، وعن كثير ممن لحقه من الشعراء بعد ذلك، وهو بذلك يختلف عن نازك الملائكة التي نظرت إلى التجديد الشعري على أنه تجديد موسيقي وشكلي يمس الشكل الخارجي للقصيدة العربية وموسيقيتها.

ومن الشعراء العرب الذين أنهوا حياتهم بأنفسهم، بالانتحار بطلق ناري وهو ما زال شاباً، الشاعر الأردني تيسير السبول الذي انتحر بتاريخ 15 تشرين الثاني عام 1973 بعد مروره بحالة نفسية سيئة بدأت معه منذ هزيمة عام 1967، ويعدّ الشاعر السبول أحد الشعراء الذين توقّفوا عند مساعلة جدوى الكتابة وأثرها، فتوقف فترة وجيزة عن الكتابة، ثم عاد. ويشترك مع الشاعر خليل حاوي في أن انتحارهما كان ردة فعل سياسية لما حدث من هزائم، فخليل حاوي انتحر وهو ابن 63 سنة عندما دخلت قوات الاحتلال الإسرائيلي بيروت عام 1982، وكان انتحار السبول

ردة فعل رافضة لما حدث عام 1973 من مفاوضات بين الإسرائيليين والمصريين، وعرفت بمحادثات خيمة الكيلو (101).

وفي هذا السياق، فإن رحيل الشاعر الليبي محمد ساسي، وهو في مقتبل العمر، في يناير 2020 إثر حادث سير شكّل صدمة للوسط الثقافي العربي والليبي على وجه الخصوص، فلم يكن يتجاوز الستة والعشرين عاماً إلا قليلاً عندما أذن بالرحيل المبكر، كأنه حفيد الشاعر الجاهلي طرفة بن العبد، ومن اللافت للنظر في حالة ساسي أنه ربما قد تنبأ بموته، إذ كان آخر ما كتبه على صفحته في الفيسبوك قبل الحادث بساعات قليلة: «أريد أن أكبر لأرى الذين بقوا معي، وأرى الآخرين أنني ما عدتُ باقياً». وقد سبق له أن كتب مقطعا شعرياً قصيراً في شهر نوفمبر 2019 على صفحته في الفيسبوك على خلفية سوداء، يظهر فيه انقطاع

أمله، فغدت الحياة والموت عنده سيان:

التدعنا.. إذ خُدعنا

أيها الحب.. فدعنا

لم يعد للعيش طعمٌ - لم يعد للموت معنى

وأما الشعراء الغربيون، فساكتفي بذكر مثالين، الأول الشاعرة الأمريكية سليفيا بلاث التي عاشت ثلاثين عاماً، وماتت منتحرة بالاختناق، وكانت زوجة الشاعر تيد هيون، وشكلت الشاعرة بلاث حالة فريدة في الشعر الغربي الأمريكي، وتناول الحديث عنها الناقد جيمس فنن في كتابه «قوة الشعر»، والشاعر الآخر الذي أحب لفت النظر إليه الشاعر الفرنسي آرثر رامبو الذي لم يطل عمره أكثر من سبعة وثلاثين عاماً، وتوفي بعد صراع مع مرض سرطان العظام، ويذكر أن رامبو كتب الشعر وهو ابن أربعة عشر عاماً، ووصفه فيكتور هيجو بأنه «طفل شكسبير» لبراعته الشعرية وعبقريته الظاهرة، واللافت في سيرة هذا الشاعر توقفه عن الكتابة قبل أن يبلغ الحادية والعشرين من عمره، بمعنى آخر أن عمره شاعراً توقّف عند هذه السن، مشابهاً ولو من بعيد لطرفة بن العبد ومحمد ساسي.

وظاهرة الشعراء الموصوفين بالكبار الذين ماتوا شباباً لافتة للنظر، تطرح سؤال الإبداع والشهرة، لماذا؟ وكيف؟ وسبق أن تناولها كتاب غيري، وأشاروا إلى شعراء آخرين، أو ربما تناولوا في حديثهم بعض هؤلاء الشعراء الذين تحدثت عنهم في هذه الوقفة.

ولم أقصد هنا أن أستقصي كل تلك النماذج، ولكن من يتتبع حياة الشعراء سيكتشف كثيراً من الأمثلة، وسيلاحظ أن الإبداع سمة تبدو في الشاعر منذ سن مبكرة، وكان هذه الظاهرة ترجمة عملية لما قاله الشاعر العربي: «وماذا تبني الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين؟»، ولكن هل قال كل هؤلاء الشعراء كل ما يجب أن يقولوه؟ ولو طال بهم العمر، هل سيكون لهم المزيد من الإبداع أم أن الأمر لا يعدو كونه قدراً مقدوراً؟ ربما استطاعوا أن يراكموا مزيداً من الشعر على هامش ما أنجزوه وعرفوا به، وكانوا من أجله شعراء كباراً.

وفي ختام هذه الوقفة التأملية، يبدو لي أن تراكم الكتب، كتاباً يتبعه كتاب لا يجدي نفعاً في أن تبوؤ المكانة التي يطمح الشاعر إليها، إن لم يبدُ ذا بصمة في الحركة الشعرية والثقافية عموماً، فربما كان الغرق في بحر الكتابة لسنوات متعددة وهماً ليس أكثر، هل نكون شجعاناً كالشاعر الفرنسي آرثر رامبو ونتوقف على الأقل عن الكتابة إن كنا جبناءً لا نجرؤ على الانتحار كتيسير السبول وسليفيا بلاث. وكما قالوا: «ويا دار ما دخلك شر»، ونكتفي بما اكتفينا به؟ فحياة الكتابة والكاتب وموتها سيان في حالات كثيرة.

ربما لن نستطيع اتخاذ مثل هذا القرار، فكثير منا ما زال جباناً وصغيراً على اتخاذ القرارات المصيرية كهذا القرار، وسنظل نمارس أوهاماً رغماً عن ألم الموت في دياجير هذا الدهليز اللولبي الذي لن ينتهي إلا بانتهاء الأجل. ولعله أطول مما قد يرغب إنسان في أن يعيش أربعينتين بوتيرة واحدة، ستصبح مملة، ومملة جداً بلا شك، وكما قال الشاعر محمد ساسي رحمه الله: «لم يعد للعيش طعم لم يعد للموت معنى».

مقال

قراءة نقدية في قانون الانتخابات المحلية

بقلم: مؤيد عفانة

باحث في القضايا الاقتصادية والاجتماعية



الأولى والتي بلغت (21.8%) من اجمالي الفائزين والفائزات في الانتخابات (بالتزكية والاقتراع)، كان منها (23%) بالتزكية في حين انخفضت تلك النسبة في الانتخابات بالاقتراع الى (20.5%) فقط، علما أن نسبة النساء الفائزات في الانتخابات المحلية السابقة لم تتجاوز 10%، وبسبب وجود الكوته، ارتفعت تلك النسبة الى 21.8%، وتقديري ان نسبة النساء الفائزات ستكون أقل من ذلك في الانتخابات المحلية في مرحلتها الثانية في شهر آذار القادم، بسبب انخفاض نسبة الكوتا في الهيئات المحلية المصنفة (أ+ب).

وفي الوقت الذي تم فيه تعديل قانون الانتخابات العامة «التشريعية» إيجابا لصالح المرأة في العام 2021، ما زال قانون الانتخابات المحلية لا يمنح المرأة سوى نسبة في حدود 20%، وهذا يخالف قرارات المجلسين الوطني والمركزي، ولا يتناغم ونسبة النساء في المجتمع.

أما بالنسبة للأشخاص من ذوي الإعاقة، والتي تصل نسبتهم في المجتمع الفلسطيني الى 5.8% تبعا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلم يضمن لهم القانون تمثيل من خلال كوته خاصة بهم.

وختاما، لا بد للمشرع الفلسطيني، وحتى في ظل غياب وتعطل المجلس التشريعي الفلسطيني، العمل على تعديل قانون الانتخابات المحلية، بما يضمن ردم فجواته والتي تتناقض ومبادئ الحوكمة، وغير المستجيبة للشباب والنساء والأشخاص من ذوي الإعاقة، خاصة وأن الهيئات المحلية هي الأكثر تماسا مع المواطنين بكافة فئاتهم وشرائحهم، تبعا لنطاق عملها الخدماتي، وتوجد ضرورة لتمثيل عادل لكافة الفئات فيها، انفاذا لمبادئ العدالة الاجتماعية.

كما يتطلب الأمر من مؤسسات المجتمع المدني قيادة عملية ضغط من أجل تعديل القانون، بالموازاة مع برامج رفع الوعي المجتمعي، وتحفيز النساء والشباب والأشخاص من ذوي الإعاقة للترشح للانتخابات، كذلك فإن على الشباب والذين يمثلون ربع المجتمع الفلسطيني، وهم الحاضر والمستقبل لفلسطين، المطالبة بحقوقهم في الترشح للانتخابات المحلية، والضغط تجاه تعديل القانون، فلا يكفي رفع شعارات تمكين الشباب وتعزيز دور المرأة، وشمول الأشخاص من ذوي الإعاقة، دون أن تكون المنظومة التشريعية مستجيبة لذلك.

الأمية المنخفضة جدا في فلسطين، علما أن حل هذه الثغرة ممكن وبجهود بسيطة من خلال الرموز، والمعمول بها حاليا، بحيث يكون لكل قائمة رمز خاص يستطیع «الأمي الحقيقي» ان يقترع من خلال معرفته بالرموز المعبرة عن كل قائمة، خاصة وان لجنة الانتخابات المركزية أوجدت حلا لاقتراع ذوي الإعاقة البصرية من خلال صيغة بريل.

أما تمثيل الشباب في الانتخابات المحلية، فان القانون اشترط ان يكون سن المرشح للانتخابات المحلية 25 عام فأكثر، الأمر الذي يعني حرمان الشباب ضمن الفئة العمرية (18-24) من حق الترشح للانتخاب، وتبعا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فانه سيحرم (694,060) شاب/ة من حق الترشح للانتخابات مجالس الهيئات المحلية في فلسطين، أي ما نسبته (24.1%) ممن يحق لهم الاقتراع في فلسطين، وحرمان ما نسبته (60%) من فئة الشباب من حق الترشح للانتخابات مجالس الهيئات المحلية في فلسطين، كون سن الشباب المعتمد في فلسطين من (18-29) عام. علما ان العديد من دول العالم تعتمد سن الـ (21) عام للترشح للانتخابات، وجزء منها يعتمد سن الـ (18) عام للترشح، الأمر الذي انعكس على نسبة الشباب المتدنية التي فازت في انتخابات الهيئات المحلية بمراحلها الأولى 2021.

أما فيما يتعلق بتمثيل المرأة، ففي الوقت الذي تضمن قانون انتخابات المجالس المحلية على نص واضح (لا تقل نسبة تمثيل المرأة عن 20%)، ونص على كوته تضمن تمثيل بالحد الأدنى المقبول للمرأة، جاء التعديل على القانون، عكسيا، حيث نص التعديل على «في الهيئة المحلية التي لا يزيد عدد مقاعدها عن ثلاثة عشر مقعدا يجب ألا يقل تمثيل المرأة عن مقعدين، امرأة واحدة من بين الخمسة أسماء الأولى في القائمة، امرأة واحدة من بين الخمسة أسماء التي تلي ذلك، أما في الهيئة المحلية التي يزيد عدد مقاعدها عن ثلاثة عشر مقعدا يخصص مقعد ثالث للمرأة». أي ان تمثيل المرأة سيكون في أقصاه 22% في الهيئات المحلية الصغرى (9 مقاعد)، وفي الهيئات المحلية الكبرى (15 مقعد) 20% وينخفض في الهيئات المحلية الوسطى (11 مقعد أو 13) الى 18% أو أقل.

وشاهد ذلك نسبة النساء الفائزات في الانتخابات المحلية - المرحلة

أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005، وذلك في 15 آب 2005، وقد تبني القانون النظام النسبي (القوائم) في انتخاب مجالس الهيئات المحلية، ووفقا لهذا القانون يتم الترشح بقوائم انتخابية مغلقة لا تظهر أسماء مرشحها على ورقة الاقتراع، ويتم ترتيب أسماء المرشحين فيها وفق أولوية كل قائمة، على ألا يقل عدد مرشحي القائمة عن أغلبية عدد المقاعد المخصصة لمجلس الهيئة المحلية، حيث يخصص لكل قائمة -حازت على نسبة الحسم أو أكثر من الأصوات الصحيحة للمقترعين- عدد من مقاعد المجلس، توزع حسب تسلسل أسماء مرشحي القائمة، وفق طريقة «سانت لوجي» لأحتساب المقاعد، ويخصص لكل هيئة محلية عدد من الأعضاء وفقا لعدد سكان ذلك التجمع الذي تتبع له الهيئة.

وبعد حوالي أسبوعين من إقرار القانون، تم تعديله بقانون رقم (12) لسنة 2005، وخاصة المواد المتعلقة بتمثيل المرأة، نسبة الحسم، والكوتا المسيحية، واحكام تتعلق بالمرشحين لرئاسة وعضوية مجالس الهيئات المحلية وغيرها، وبعد سبعة أعوام تم التعديل الثاني بقانون رقم (8) لسنة 2012م، تم من خلاله تعديل بعض مواد قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية خاصة المتعلقة بآليات اجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية (زمنيا)، ومدة ولاية مجلس الهيئة المحلية، وبعد خمس أعوام أخرى، تم التعديل الثالث بقانون رقم (2) لسنة 2017م، تم من خلاله تعديل بعض مواد القانون خاصة المتعلقة بالمحكمة المختصة بقضايا الانتخابات.

وعلى الرغم من تعديلات القانون المتعددة، الا ان هناك ثغرات عدّة في القانون، بحاجة إلى معالجة، كونها تخالف مبادئ الحوكمة، إضافة الى كون القانون غير مستجيب بشكل مُرضٍ للمرأة والشباب والأشخاص من ذوي الإعاقة، ولا يعالج ثغرات إجرائية مثل اقتراع الأميين.

ففي محور الحوكمة، توجد ثغرات تخالف مبادئ الحوكمة، منها عدم توفر شرط يمنع ترشح الأقارب من الدرجة الأولى في القائمة الانتخابية، الأمر الذي يتنافى ومبدأ منع تضارب المصالح ومبدأ النزاهة، وخلق حالة وُجِدَتْ فيها قوائم شبه كاملة من أسرة واحدة، ضمت أقارب من الدرجة الأولى، أما فيما يتعلق بتمويل الحملات الانتخابية، فان مواد القانون جاءت ضبابية، ولم يُحدّد سقف لتمويل الحملة الانتخابية، كما أن القانون لم يلزم لجنة الانتخابات المركزية بنشر تكاليف الحملات الانتخابية ومصادر التمويل وأوجه الصرف، الامر الذي يتنافى ومبدأ الشفافية.

أما فيما يتعلق بانتخاب الأميين أو الأشخاص من ذوي الإعاقة، فان القانون سمح بثغرة أضحت أنموذج لمصطلح (الأمية السياسية)، حيث أتاح القانون للأميين أو الشخص من ذوي الإعاقة الاستعانة بقریب له، حتى الدرجة الثانية، ليؤشر على اسم القائمة التي يميلها عليه، وهو أمر يخالف مبدأ «سرية الاقتراع»، واضحت هذه المادة في القانون ثغرة ينفذ منها من يحاول التأثير في عملية الاقتراع، فمرونة القانون الفضفاضة في السماح لقریب من الدرجة الثانية، أحدثت خللا في ضبط الحالة، فمثلا «الخال - شقيق الأم» قریب من الدرجة الثانية، ولكن لا توجد أي وثيقة رسمية يمكن من خلالها التحقق إن كان فعلا قریب من الدرجة الثانية، ويستطيع الاقتراع مع أي شخص يدعي انه أمي، ومما يؤكد استغلال هذه الثغرة، العدد المبالغ فيه للأميين في عملية الاقتراع، والذي لا يتناسب مع نسبة

وداعا سامي سرحان.. كتبت لتبقى حياً

لن يكون لـ سامي سرحان مقال في هذا العدد من صحيفة الحدث، لقد غاب بعدما أدى رسالته، بقلمه وفكره ووعيه، الذي حاول من خلاله أن يفسر ما نعيشه ويعيش فينا.. لن تنتظر أسرة الحدث بعد اليوم سرحان ليرسل مقاله المكتوب بالحبر الأزرق، كما يحب، وكما تعود منذ أن كان ثائرا يتنقل من دولة لأخرى وكلمة وقلم للثورة الفلسطينية المعاصرة.. لأن لا أحد يملأ فراغه، نعزي أنفسنا بما كتب، وبما سنكتبه كصحيفة شغل منصب رئيس مجلس إدارتها، لكنه لم يتوان أن يكون كاتباً فيها.

وكواجب عزاء لمن هم من أمثاله، نستعرض هنا جزءاً من سيرته:

ولد سامي سرحان "أبو كريم" عام 1944 في قرية التينة الواقعة في الجنوب الغربي لمدينة الرملة في أراضي فلسطين التاريخية عام 1948. في تموز عام 1948 احتل الصهاينة التينة، ودمروا بيوتها وهجروا أهلها، فغادرت عائلة "سرحان" متوزعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن. اختارت عائلة سامي الضفة الغربية، وسكنت في منطقة وسطى ما بين بيت لحم والخليل، إلى أن أقيم مخيم العروب فانتقلت العائلة للعيش فيه مؤقتاً على أمل العودة.

درس سامي في مدارس وكالة الغوث في مخيم العروب، وأنهى تعليمه الابتدائي والاعدادي، قبل أن ينتقل إلى مدينة الخليل لينتهي تعليمه الثانوي أوائل الستينات من القرن الماضي.

اختير للعمل في السعودية، بعد دورة سريعة لإعداد المعلمين، حيث عمل معلماً بداية من عام 1964، وكان من أبرز تلامذته عبد الله السديس إمام الحرم المكي بعد ذلك.

أنهى عمله في السعودية عام 1967، وعاد بعدها إلى الضفة الغربية، حينها قرر إكمال دراسته الجامعية، فتم قبوله على نفقته الخاصة في كلية الطب في إحدى جامعات يوغسلافيا (وبالتحديد كرواتيا).

في أوائل عام 1968، وبعد نكسة حزيران بأشهر ترك مقاعد الدراسة التي تفوق فيها، والتحق بصفوف الثورة الفلسطينية مقاتلاً، قبل أن يتم اختياره للعمل في "إعلام حركة فتح"، إلى جانب الرواد حكم بلعوي والطيب عبد الرحيم وأحمد عبد الرحمن وفؤاد ياسين.

أواخر عام 1970 غادر إلى سوريا، بعد أحداث أيلول الأسود في الأردن، وظل يواصل عمله الإعلامي في إذاعة الثورة الفلسطينية من درعا.

إبان حرب أكتوبر المجيدة عام 1973، انتدب لدعم كادر إذاعة صوت فلسطين في العراق، وظل يعمل فيها حتى عام 1974، وقتذاك حصل الانشقاق المشؤوم بدعم من سلطات بغداد، عن حركة فتح تحت مسمى "فتح المجلس الثوري" بقيادة صبري البنا "أبو نضال"، ورغم الضغوط التي تعرض لها سامي إلا أنه ظل وفياً لفلسطين، واستطاع الإفلات من بغداد وعاد إلى سوريا لمواصلة نضاله في صفوف حركة "فتح".

في عام 1974 انتقل إلى العاصمة اللبنانية بيروت، ليتولى مهام مدير التحرير في وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، بعدها بأشهر انتقل للعمل سكرتيراً للتحرير في مجلة فلسطين الثورة الصحيفة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

في عام 1976، أشرف على إصدار جريدة فلسطين الثورة اليومية، حتى خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت عام 1982، بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان.

خلال وجوده في لبنان واصل سامي دراسته الجامعية في الجامعة اللبنانية وتحصل على البكالوريوس في العلوم السياسية والإدارية.

في عام 1982، وبعد انتقال القيادة الفلسطينية إلى تونس، تولى سامي مهمة النائب الأول لمسؤول الإعلام الفلسطيني، وأشرف شخصياً في تونس على إصدار عشرات الإصدارات الإعلامية، منها الخبر اليومي، والتقارير الأسبوعية الخاصة برصد المواقف الإسرائيلية والعربية والعالمية، غير إشرافه المباشر على إصدار وطباعة عشرات المنشورات الإعلامية الأخرى، كما أشرف على إصدار مجلة "فلسطين" الصادرة باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

خلال وجوده في تونس واصل سامي سرحان تحصيله العلمي العالي، وتحصل عام 1990 على شهادة دكتوراه المرحلة الثالثة في العلوم السياسية من كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة التونسية، وكان عنوان رسالته "دولة فلسطين - دراسة سياسية قانونية".

بعد اتفاق أوسلو عام 1993، عاد سامي إلى الوطن وتولى عام 1994 منصب مديراً عاماً في وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا".

وفي عام 2005، تولى مهمة رئيس وكالة "وفا"، حتى تقاعده عام 2008. في عام 2013 تولى رئاسة مجلس إدارة صحيفة الحدث، وكان كاتب مقال شهري فيها.

العالم منصرف إلى همومه... ونحن ننتظر

بقلم: نبيل عمرو



سدنة الجمود في ساحتنا، ربما تكون بعض مفرداتها مختلفة إلا أنها في المضمون والخلاصات تكررت ألف مرة في زمن الانقسام الطويل الذي ولد انقسامات أخرى. إذا كان الاعتراف بوجود أزمة حقيقية وعميقة هو أول خطوة نخطوها نحو المعالجة الفعالة فما تبقى هو أن نغلق الأبواب على الرهانات القديمة التي تستهلك كل الوقت والجهد دون جدوى بفتح الباب الصحي الذي يبدأ بمعالجة جدية للوضع الداخلي بالعودة إلى المخرج الذي كدنا نجتازه إلى بر الأمان، حين اتفق الجميع على إعادة الأمانة للشعب بالانتخابات العامة، ومن لديه مخرج آخر فليعلنه بعد أن تبعثت أوراق المركزي قبل أن ينعقد.

الأوسط على هامش الاهتمامات ولو بالحد الأدنى، وتضع القضية الفلسطينية على قائمة انتظار ربما يأتي دورها حين يخرج العالم من أزماته الملحة. أما إسرائيل فهي تشاغلنا ببعض قطرات مما نحتاج ضمن اتجاهها الجديد في التعامل معنا، وعنوانه الاقتصاد وبعض القضايا الإنسانية بديلاً عن السياسة. مع أنها ليست جدية لا في الأولى ولا في الثاني، لأنها تمارس سياسة فعلية قوامها توظيف كل شيء بما في ذلك التردي الفلسطيني لمصلحة تثبيت الأمر الواقع على الأرض وتطوير الاحتلال إلى نفوذ طويل الأمد. بالنسبة لنا نحن الفلسطينيين فهمنا الدائم وهاجسنا الذي يسيطر علينا هو الاحتلال وممارساته الفظة ضد الإنسان الفلسطيني وممتلكاته وأبسط حقوقه، وحيال ذلك حيث التحدي المزدوج، الهجوم الإسرائيلي والإحجام الدولي، يجعلنا بحاجة إلى إعادة النظر في كثير من رهاناتنا التي تعودناها حين كان العالم يتسابق على دعمنا.

كان ذلك أيام مشروع السلام الذي كان يعمل ويتعثر، أما الآن وبعد أن خرج من التداول فالرهانات التي اقترنت به لم تعد تعمل، وصار منطقياً اليأس منها كي تفتح آملاً بالبديل والأمر يبدأ بالإقرار بالواقع كما هو دون تزيينه بأغلفة ملونة من الشعارات والأمنيات، ومصارحة المواطن بالخيارات والمخارج، إذ لا تكفي كثرة القول بأننا سنبحث كل شيء في المجلس المركزي، وكأن أزمتنا هي أزمتنا بحث ونقاش. قبل انعقاد المجلس المقاطع حتى الآن من كثيرين، تهاطلت مع التلج والمطر مبادرات ورؤى واقتراحات وسيناريوهات قدمها

العالم العربي منصرف إلى صراعاته وكل دولة على حدة تحاول اقتلاع أشواكها بأيديها، وأوروبا غارقة في حكاية أوكرانيا ومعالجة المساحات الضيقة لاستقلالها النسبي جداً عن أمريكا، أما الدولة العظمى عرابة تسويتنا فهي تعيش بين غفوة وصحوة لبايدن المسن، وبين مغامرة وأخرى لأنصار ترمب، واختلاف سياسات أطراف الأطلسي في التعامل مع الدب الروسي الذي يشاغل أمريكا وأوروبا معاً في قرع طبول الحرب دون الإقدام عليها، ويستعين بشيخ الصديق الصيني وعلى نحو ما صديق الأمر الواقع الإيراني.

أما الجزائر عاصمة القمة والمصالحة والتي أمّل حسنو النية عندنا بنجاحها في الاثنتين، اضطرت لإبطاء المسارات فأجلت القمة والمصالحة.

والهم المباشر لنا الذي هو إسرائيل، فقد صار الإعلان عن إغلاق ملف التسوية مع الفلسطينيين شعاراً ونشيداً يردده بينيت صبح مساءً، ولا يخالفه أحد من الائتلاف الذي يترعب على عرشه حيث المقوم الأساسي لبقائه كرئيس وكائتلاف هو توفير الأوكسجين الكافي للتنفس.

هذه بعض الحقائق التي تهيم على واقع ومسارات الحياة الدولية، ويدور حولها وتنبثق عنها تطورات تضع الشرق

الحدث الفلسطيني

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس التحرير
رولا سرحان

المدير العام
طارق عمرو

بيروت، شارع عطارة

صندوق بريد 31، فلسطين

هاتف: +970 2 281 5372

فاكس: +970 2 281 5376

alhadath@alhadath.ps

www.alhadath.ps

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadath_news1

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

الحدث الفلسطيني

زوروا موقعنا الإلكتروني

www.alhadath.ps

ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadath_news1

مع برنامج الرهن العقاري تملكوا بيتكم على كيفكم



- ✓ تمويل يصل الى 400 ألف دولار
- ✓ فائدة متناقصة تصل الى 4% لعملة الدولار
- ✓ نسبة تمويل لغاية 85% من سعر التخمين

خاصة لشروط الحملة واحكام البرنامج

